MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
Middle East Journal
of Educational and Psychological Sciences
Homepage:
http://meijournals.com/ar/index.php/mejeps/index
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم التربوية والنفسية
ISSN 2789-1828

تقرير تقييم الاحتياجات لبرنامج تمكين الأسر في منطقة شرق عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

د. سامر محمد حسين العزة

مستشار الدعم النفسي والاجتماعي لدى قرى الاطفال SOS الأردنية.
جمعية قرى الاطفال SOS الأردنية.

استلام البحث: 23/08/2023 **مراجعة البحث:** 13/12/2023 **قبول البحث:**16/12/2023

ملخص الدراسة:

يبحث هذه التقرير في تقييم احتياجات الأسر المهددة بخطر التفكك في منطقة شرق عمان – الأردن، لتنفيذ مشروع تمكين الأسر من قبل جمعية قرى الاطفال SOS الأردنية خلال 3–5 سنوات بالتعاون مع أصحاب المصلحة من الشركاء من الجهات الحكومية وغير الحكومية والمجتمعية. وذلك بتحليل الفئات المستهدفة من خلال منهجيات البحث الكمية والنوعية متناولا أوضاع وخصائص الأطفال الذين يعانون من خطر التخلي وفقدان الرعاية الاسرية في منطقة شرق عمان. ووجد أنه خلال الربع الأول من عام 2022، بلغ عدد الأطفال الذين تم سحبهم من أسرهم لتعرضهم لشكل من أشكال الإساءة وإيداعهم دور الرعاية 105 أطفال على مستوى المملكة، وبلغ عدد الأطفال الذين ولدوا خارج إطار الزوجية وحرموا من الرعاية الأسرية 175 طفل متواجدين في المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية. ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب تتمثل في غياب نظرة استراتيجية شاملة لمعالجة موضوع التفكك الأسري والتخلي عن الأطفال وجودة الرعاية والافتقار إلى مسوحات وقاعدة بيانات كاملة ومحدثة عن وضع الأسر والجمعيات العاملة الموجودة في منطقة شرق عمان، وعدم وجود تشريعات أو قوانين محدثة وملزمة، وغياب التنسيق بين الجهات العاملة في تقديم الخدمات للأسر. بالاضافة لذلك، تم إجراء تحليل لأصحاب المصلحة. ويوضح التقرير فرص جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية في سد الفجوات والتعامل مع التحديات الموجودة من خلال عدة توصيات بالتعاون مع أصحاب المصلحة. وبناء على النتائج المدعومة بنسب وإحصائيات رسمية يقدم التقرير عددا من التدخلات والتوصيات والخدمات على المستويات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والصحية والحقوقية والغذائية والسكن والتعليم والتكنولوجيا، التي تلبي احتياجات الفئات المستهدفة وموجه الى مقدمي الرعاية والاطفال والمجتمع والسلطات. مع مراعاة الباحث احتياجات ذوي الإعاقة في هذا السياق. أوصى التقرير بضرورة مساهمة ودخول جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية في نظام الإنذار الاجتماعي المبكر الذي أوصى به تقرير حالة البلاد 2021 المنشور في 23 أيار 2022، الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني والذي يدعو إلى بناء نظام إنذار مبكر للحالات الأكثر هشاشة، ومن ضمنهم الأطفال المعرضين لخطر فقدان الرعاية الاسرية، كما يوصي بالعمل على إنجاز دليل تعريفي للتدخلات والخدمات لتمكين الأسر المهددة بخطر التفكك لوقاية الطفل من خطر فقدان الرعاية الأسرية والتخلي، وذلك بناء على نتائج وتوصيات الدراسة والتدخلات والخدمات التي تم التوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: الرعاية الاسرية، تفكك الأسرة، حقوق الطفل،تدخلات دعم الأسر، جمعية قرى الأطفال SOS، الأردن

o

المقدمة:

عرض عام للموقع ونبذة عن الوضع الوطني لحقوق الطفل

عمان، هي عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، وفقا لدائرة الإحصاءات العامة، إنّ عمان هي المدينة الأكثر اكتظاظا بالسكان بحوالي 4.6 مليون نسمة (42% تقريبا من سكان المملكة عام 2021). تشكل منطقة شرق عمان المنطقة الأكثر كثافة بالسكان في العاصمة، ويتبع لمنطقة شرق عمان ثلاثة ألوية هي قصبة عمان وماركا والقويسمة، وتضم هذه الألوية تسعة تجمعات سكنية هي راس العين، اليرموك، بدر، ماركا، النصر، بسمان، (القويسمة والجويدة وأبوعلندا والرجيب)، (خريبة السوق وجاوا واليادودة)، (أم قصير والمقابلين). [1] تعرف منطقة شرق عمان بأحيائها المزدحمة، وتتفاقم فيها معدلات الفقر والبطالة وانخفاض الأجور وتدني كفاءة التعليم والافتقار إلى الخدمات الصحية ذات الجودة، كما تزداد فيها نسب الطلاق والعنف الأسري والعنف المبني على النوع الاجتماعي والتسرب المدرسي وعمالة الأطفال والتسول، ولقد تركت جائحة كورونا آثارا سلبية على الفئات الأكثر هشاشة في شرق عمان، مما زاد من قابليتها للتفكك والانفصال وانعكس ذلك على جودة الرعاية التي تقدمها تلك الأسر لأطفالها وشبابها.[2]

بحسب تقرير ملخص تحليل وضع الأطفال في الأردن 2017 والذي تم إعداده من قبل اليونيسيف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، يتمتع الأطفال في الأردن بحقوق محددة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بالإضافة الى الدستور الاردني لعام 2016. ولكن لم يستفد جميع الأطفال من هذه الحقوق، فيتعرض الأطفال الأكثر ضعفا بما في ذلك اللاجئون لخطر زيادة الفقر وآليات المواجهة السلبية. ويواجه أيضاً الأطفال ذوو الإعاقة تحديات أكبر في الوصول إلى خدمات التعليم والتأهيل والخدمات الأخرى. ولا يستجيب نظام الحماية الاجتماعية وحماية الطفل بشكل كافٍ لاحتياجات هذه المجتمعات، فلا يوفر اليات للتدخل المبكر أو خدمات لدعم الأسر المعرضة لمخاطر عالية مما يؤدي إلى تفكك الأسرة وانفصال الأطفال عن أسرهم أو حرمان الأطفال من احتياجاتهم الأساسية للنمو بشكل سليم وإيجابي. ويواجه مقدمو الرعاية صعوبات شديدة في تقديم الرعاية المناسبة لأطفالهم فينعدم النظام الأسري المستقر مما يقود إلى زيادة ضعف الأطفال والشباب ويؤثر سلبًا على نموهم ورفاههم ويعرضهم للعنف والاستغلال والإهمال وسوء المعاملة. لذلك، على الجهات الحكومية وغير الحكومية أن تكافح العوامل والاسباب التي يمكن أن تؤدي إلى التخلي عن الاطفال وفقدان رعاية الوالدين والتأكد من القيام بكل ما هو ممكن لإبقاء الأطفال مع أسرهم في بيئة آمنة، ليصبحوا أطفالا وشبابا يمكنهم المساهمة في تطوير دولة أردنية قوية اقتصاديا واجتماعيا.[3] ومن هنا جاءت الحاجة إلى برنامج تمكين الأسر الذي يعد استمراراً وتطويراً لفكرة قرى الأطفال SOS، حيث يعتمد على تبني إجراءات تدخل وقائية بهدف مساندة الأسر التي على وشك التفكك والانفصال ومساعدتها على الاستقرار وتقديم الرعاية لأبنائها، والمساعدة في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية. يدعم هذا البرنامج رؤية جمعية قرى الأطفال في " أن يكون لكل طفل عائلة ينتمي إليها وينمو فيها في جو مليء بالمحبة والاحترام والأمان".[4]

الهدف العام والأسئلة الرئيسية

1. جمع معلومات حول وضع وخصائص المجموعة المستهدفة – الأطفال والأسر المعرضة لخطر الانفصال – في شرق عمان: العدد والعمر والجنس والمخاطر الرئيسية للانفصال ، إلخ.
2. تقييم نوع تدخلات لدعم الأسرة التي هي في أمس الحاجة إليها من قبل المجموعة المستهدفة في 3–5 سنوات القادمة وتحديد الثغرات في الاستجابة الحالية.
3. إجراء تحليل لأصحاب المصلحة بما في ذلك الاستجابة الحالية للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والمجتمعية لاحتياجات المجموعة المستهدفة.
4. تقديم مدخلات وتوصيات حول نوع الخدمات والتدخلات لبرنامج تعزيز الأسرة المستقبلية في شرق عمان الذي ستنفذه جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية من أجل الاستجابة على أفضل وجه لاحتياجات المجموعة المستهدفة.

المنهجية

وصف عملية التقييم وفريق البحث والمنهجية

قام الباحث بإجراء عملية تقييم احتياجات برنامج تمكين الأسر في منطقة شرق عمان على سبعة مراحل، ارتأى فيها استخدام البحث المكتبي ومنهجية البحث المندمج التي تجمع بين الطريقة الكمية والطريقة النوعية، وذلك للحصول على فهم كامل وشامل لاحتياجات الأسر في منطقة شرق عمان ومن أكثر من منظور، ومن ثم الوصول إلى نتائج أفضل وأكثر دقة يمكن تعميمها. أولى الباحث اهتماما وثقلا أكبر في عملية البحث للطريقة النوعية التي توفر التفاصيل الدقيقة والشروحات المُستفيضة للظواهر والمُشكلات الاجتماعية وكذلك تمكن الباحث من الفهم المتعمق

[1] *http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population_Estimares/PopulationEstimatesbyLocality.pdf*
[2] *https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/653070/filename/ifpo-article-ababsa-c6-villes-pratiques-urbaines-4.pdf*
[3] *https://www.unicef.org/jordan/media/701/file/Report%20SitAn%20Arabic.pdf*
[4] *https://sos-jordan.org/mission-vision-and-values/*

للأفراد والتي يصعب التعبير عنها بالطرق الإحصائية أو الكمِّيَّة، وابتدأ العمل بالطريقة النوعية من خلال إجراء عدد من مناقشات مجموعات التركيز مع أصحاب المصلحة ومع الفئات المستهدفة من الأسر من مقدمي رعاية وشباب وأطفال، ومن ثم استخدم الطريقة الكمية من خلال توزيع الاستبانات على عينات حصصية تمثل مجتمع الدراسة، ليتمكن من تعميم النتائج على جميع السكان لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وتخلل الطريقتين إجراء عدة مقابلات مع المستجيبين الرئيسيين من مخاتير ومرشدي مدارس ورؤساء جمعيات ومسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية ومشرفين وأخصائيين اجتماعيين في دور الرعاية الحكومية (الطريقة النوعية).

منهجية جمع البيانات

أجرى الباحث عملية جمع البيانات مستخدما عدة أدوات بحثية وعلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى – البحث المكتبي: قام الباحث بانتقاء أكثر المراجع حداثة وصلة بموضوع التقرير وأهدافه وأسئلته والفئة المستهدفة، بواقع 30 مرجعا (15 مرجع باللغة العربية و15 مرجع باللغة الإنجليزية)، تم إعدادها من قبل جهات حكومية ومنظمات محلية ودولية، واستند الباحث على عدة مراجع أصدرت من قبل جمعية قرى الأطفال SOS، ومن أهمها استراتيجية جمعية قرى الأطفال SOS لعام 2030 وذلك للوصول إلى نتائج متوافقة مع الاستراتيجية. كما اطلع الباحث على آخر الأخبار والتقارير المنشورة ذات العلاقة (إلكترونيا وورقيا). كما وتم تزويد الباحث من قبل أصحاب المصلحة ولا سيما بعض الجهات الحكومية بعدة إحصائيات ذات أهمية تم إدراجها في نتائج البحث المكتبي.

المرحلة الثانية – مناقشات مجموعات التركيز مع أصحاب المصلحة: حدد الباحث 18 جهة من أصحاب المصلحة من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة والتي تعمل على وضع استراتيجيات أو تقديم خدمات لتلبية احتياجات الأسر المستهدفة في منطقة شرق عمان. تم توجيه دعوة رسمية عن طريق الكتب الرسمية والبريد الإلكتروني للجهات المعنية التي قامت بدورها بتنسيب شخص يمثلها من ذوي الخبرات ومسؤول عن تقديم عدد من خدمات دعم الأسر في منطقة شرق عمان. وقد تم تنظيم اجتماع مجموعات التركيز (المجموعات البؤرية) على مدار يومين وذلك لعدد أصحاب المصلحة الكبير، بواقع ساعتين ونصف لكل اجتماع. تخلفت أربعة جهات عن الاجتماع حيث تم الاتصال بهم لاحقا. صمم الباحث عدة أسئلة تمت مناقشتها خلال الاجتماع، وتطرق أصحاب المصلحة إلى العديد من النقاط الهامة والحاسمة في موضوع احتياجات تمكين الأسر في منطقة شرق عمان.

قام الباحث بتسجيل الاجتماعين باستخدام الهاتف المحمول، ومن ثم تدوين التسجيلات وتنظيف جميع النصوص عن طريق إزالة الكلمات والعبارات غير الأساسية، بالإضافة إلى إزالة المواضيع التي لا تمت بصلة لموضوع البحث، وبعدها قام بتجميع الردود وتحليل البيانات للوصول إلى النتائج. وبعد المناقشات، قام الباحث بالتواصل مع عدد من أصحاب المصلحة للتزويد ببعض الإحصائيات والمعلومات الهامة. وزع الباحث على المشاركين نموذج الموافقة المستنيرة لتوقيعها ووضح لهم أنه في حال رغبتهم في الإبقاء على هوياتهم والمعلومات غير معرفة سيتم احترام ذلك.

المرحلة الثالثة – مناقشات مجموعات التركيز مع الفئات المستفيدة: من أجل الحصول على معلومات دقيقة عن وضع الأسرة ورعاية الأطفال وحقوقهم، نظم الباحث عدة مجموعات تركيز على النحو التالي: مجموعتي تركيز مع مقدمي الرعاية ومجموعتي تركيز مع الشباب ومجموعة تركيز واحدة مع الأطفال. تم اعتماد هذا التقسيم لمراعاة السياق الثقافي والاجتماعي والديني لمنطقة شرق عمان، حيث تم فصل مجموعات التركيز لمقدمي الرعاية والشباب إلى اجتماع للذكور واجتماع للإناث. كان عدد مقدمي الرعاية الذكور 7 وعدد مقدمي الرعاية الإناث 9 أما بالنسبة لعدد الشباب الذكور فقد كان 8 وعدد الشباب الإناث بلغ 6، وكان عدد الأطفال 6 (3 ذكور و3 إناث). وتم اختيار فئة الشباب ذكورا وإناثا من عمر 16 إلى 19 عاما، أما بالنسبة للأطفال فقد كانت أعمارهم من 9 إلى 12 عاما. استغرق كل اجتماع حوالي ساعتين تقريبا. وتم تصميم أسئلة نوعية مفصلة ومستفيضة لكل فئة على حدة. قام الباحث بتسجيل الاجتماعات باستخدام الهاتف المحمول، ومن ثم تدوين التسجيلات وتنظيف جميع النصوص عن طريق إزالة الكلمات والعبارات غير الأساسية، بالإضافة إلى إزالة المواضيع التي لا تمت بصلة لموضوع البحث، وبعدها تم تجميع الردود وتحليل البيانات النوعية وتصنيفها على أساس النوع الاجتماعي للوصول إلى النتائج. وقد راعى الباحث السرية التامة وتم توزيع نموذج الموافقة المستنيرة على جميع المشاركين من مقدمي الرعاية والشباب وأهل الأطفال بموافقتهم.

المرحلة الرابعة – توزيع الاستبانات: صمم الباحث الاستبانة وعرضها للتحكيم، وقد تم اختيار عينة حصصية متساوية قوامها (180) مفردة موزعة بالتساوي على المناطق التسعة (التجمعات السكنية التابعة لمنطقة شرق عمان) بواقع (20) مفردة من كل منطقة من هذه المناطق، تم تقسيمهم بالتساوي بين الذكور والإناث داخل المنطقة بواقع (10) مفردة لكل منهما. انسحب (4) من مقدمي الرعاية من إجابة الاستبانة وطلبوا من الباحث زيارة بيوتهم لمعرفة أوضاعهم على أرض الواقع، وقد تم استبدالهم من أجل الحفاظ على قوام العينة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تمت دعوة مقدمي الرعاية الذين تم توزيع الاستبانات عليهم من قبل الجمعيات غير الحكومية المحلية الصغيرة العاملة في هذه المناطق مع المجموعات المستهدفة من الدراسة. تواجد الباحث أو من ينوب عنه خلال توزيع الاستبانات لتوضيح الأسئلة للمشاركين وملء الاستبانات بشكل صحيح.

راعى الباحث توزيع الاستبانات على عدد متكافئ من الذكور والإناث لقياس الفروق الجندرية، وتم تحليل نتائج الاستبانات باستخدام الطرق الإحصائية. وقد وقع جميع المشاركين على نموذج الموافقة المستنيرة.

المرحلة الخامسة – إجراء المقابلات للمستجيبين الرئيسيين: من أجل الحصول على بيانات متعمقة عالية الجودة، تم إجراء مقابلات فردية مع 9 من المستجيبين الرئيسيين، حيث تم تحديد 3 مرشدين اجتماعيين من المدراس (1 ذكر و2 إناث)، كما وتم تحديد 3 من المخاتير (القادة المجتمعيين، ذكور) و3 من رؤساء الجمعيات المحلية الصغيرة التي تقدم خدمات في ال 9 تجمعات سكنية (1 ذكر و2 إناث)، (بواقع 9 مقابلات كل واحدة منها 30 دقيقة). صمم الباحث أسئلة المقابلة.

قام الباحث بتسجيل الاجتماعات باستخدام الهاتف المحمول، ومن ثم تدوين التسجيلات وتنظيف جميع النصوص عن طريق إزالة الكلمات والعبارات غير الأساسية، بالإضافة إلى إزالة المواضيع التي لا تمت بصلة لموضوع البحث، وبعدها قام الباحث بتجميع الردود وتحليل البيانات النوعية وتصنيفها على أساس النوع الاجتماعي للوصول إلى النتائج. وزع الباحث على المشاركين نموذج الموافقة المستنيرة لتوقيعها ووضح لهم أنه في حال رغبتهم في الإبقاء على هوياتهم والمعلومات التي زودوها غير معرفة سيتم احترام ذلك.

المرحلة السادسة: تحليل البيانات النوعية والكمية ودمجها: حلل الباحث في كل من مجموعات التركيز والمقابلات النوعية المدونة عن طريق التوثيق بحرص لجميع التسجيلات بحسب الأسئلة والموضوعات الرئيسية، وبعدها تم تحويل البيانات إلى وصف ملخص تمت مقارنته لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف وتم تصنيف النتائج على أساس النوع الاجتماعي. استعان الباحث بخبير في التحليل الإحصائي حيث تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل نتائج البيانات الكمية من الاستبانات، وأخيرا تم جمع النتائج ودمجها من جميع المراحل السابقة ومقارنتها لاستخلاص النتائج النهائية.

المرحلة السابعة: إجراء المقابلات مع وزارة التنمية الاجتماعية ومسؤولين في دور الرعاية (مشرفين واخصائيين اجتماعيين): قام الباحث مع فريق من جمعية قرى الأطفال بإجراء مقابلة مع مديرية الحماية والأسرة في وزارة التنمية الاجتماعية، كما قام بإجراء ثلاثة مقابلات مع مدراء واخصائيين مؤسسات الرعاية الحكومية التالية: مؤسسة الحسين الاجتماعية التابعة لمديرية تنمية شرق عمان في وزارة التنمية الاجتماعية، ودار رعاية الأطفال – عمان، الواقعة في الهاشمي الشمالي، ودار حماية ورعاية الفتيان الواقعة في شفا بدران.

نتائج تقييم الاحتياجات

تحليل المجموعة المستهدفة

إن نطاق العمل في هذا البحث هو منطقة شرق عمان، وعمان هي عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية وهي المدينة الأكثر اكتظاظا بالسكان. وبلغ عدد سكان عمان في نهاية عام 2021 حوالي 4,642,000 نسمة وبلغ عدد الأسر فيها 1,002,340 أسرة وفقا لدائرة الإحصاءات العامة.يبلغ معدل النمو السكاني حاليًا 2.3٪[5]، وهو معدل مرتفع نسبيًا وله عواقب اقتصادية وخيمة. كتشجيع عدم المساواة في توزيع الدخل؛ والحد من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي عن طريق خفض مستوى المدخرات والاستثمارات الرأسمالية؛ وكذلك فرض ضغوط على الإنتاج الزراعي والأراضي؛ وخلق مشاكل البطالة.[6] علاوة على ذلك، تأثرت جودة التعليم والصحة وخدمات الرفاه بشكل سلبي. ومن العواقب الخطيرة الأخرى للنمو السكاني السريع هي وفيات الأمهات عند الولادة وأمراضهن، والتخلف الجسدي والعقلي لأطفال الأسر شديدة الفقر، وهناك 200،419 لاجئ سوري مسجل يعيشون حاليًا في عمان[7]؛ وبالتالي، فإن رعاية اللاجئين (من الحكومة الأردنية) تنطوي على عبء إضافي كبير على الاقتصاد الهش أصلا بالنسبة للأردن كدولة نامية.[8]

[5] *Family and Population Surveys Directorate - Department of Population and Social Statistics. (2021). Jordan in Figures 2020. [Pdf] Available at: http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2020.pdf [Accessed: 5th June 2022].*
[6] *National Academy of Sciences. Office of the Foreign Secretary. Study Committee (1972). Rapid population growth. Development digest, 10(1), 3–6.*
[7] *UNHCR. (2022), Total Registered Syrian Refugees. [Website] Available at: https://data.unhcr.org/en/situations/syria/location/36 [Accessed: 5th June 2022].*
[8] *UNHCR STATISTICAL YEARBOOK; (2004). SHARING THE BURDEN: CAPACITIES AND CONTRIBUTIONS OF HOST COUNTRIES. [Pdf] Available at: https://www.unhcr.org/44eb1cdf2.pdf [Accessed: 5th June 2022].*

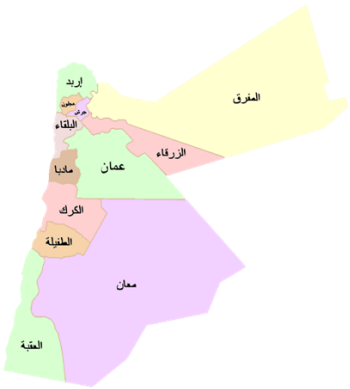

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان

الجدول 1: التقديرات السكانية لتجمعات عمان الشرقية حسب الجنس والأسر لنهاية عام 2021[9]

اللواء	القضاء	التجمع	2021			
			ذكور	إناث	المجموع	الأسر
قصبة عمان	عمان	راس العين	88212	71664	159876	32982
		اليرموك	113898	95495	209393	43623
		بدر	139999	125613	265612	56354
المجموع			342109	292772	634881	132959
ماركا	ماركا	ماركا	91209	80338	171547	36781
		النصر	157133	142673	299806	62234
		بسمان	228274	204913	433187	92115
المجموع			476616	427924	904540	191130
القويسمة	القويسمة	القويسمة والجويدة وأبوعلندا والرجيب	185999	157750	343749	69554
		خريبة السوق وجاوا واليادودة	115802	99830	215632	42338
		أم قصير والمقابلين	61319	54210	115529	24325
المجموع			363120	311790	674910	136217
المجموع الكلي			1181845	1032486	2214331	460306

وبالنظر إلى الجدول السابق فإن نسبة الأسر الموجودة في شرق عمان تشكل 45.9% من الأسر الموجودة في العاصمة ككل، وعدد السكان في منطقة شرق عمان يشكل 47.7% من عدد السكان الكلي للعاصمة. وفقا لدائرة الإحصاءات العامة عام 2020، يشكل الأطفال دون الثامنة عشرة ما نسبته 40% من السكان في الأردن، ويبلغ متوسط حجم الأسرة 4.8 فردا. وبحسب التقرير الإحصائي الصادر عن دائرة قاضي القضاة، بلغت حالات الطلاق التراكمي باستثناء الطلاق القضائي المسجلة في المحاكم الأردنية الشرعية عام 2020 بحدود 17144 حالة طلاق و 3400 حالة طلاق مبكر (الطلاق من زواج لم يتجاوز العام)، وبحسب دائرة قاضي القضاة أيضا، بلغت حالات الطلاق نحو 28 ألف حالة عام 2021. وتحتل الأردن المرتبة 14 عالميا والأولى عربيا بواقع 47 حالة طلاق يوميا.[10] أما بالنسبة لترتيبات ما بعد الطلاق وخاصة للأطفال فأكثر من نصف الأطفال 55.3% يعيشون مع أمهاتهم، ويعيش 16.3٪ مع الاباء، والباقي يعيش مع عائلة الأم أو عائلة الأب أو في ترتيبات أخرى.[11] وبلغ عدد حالات الطلاق في العاصمة عمان لعام 2020، 6484 حالة وبلغ عدد الأطفال الذين يعانون في عمان من الانفصال

[9] http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population_Estimares/PopulationEstimatesbyLocality.pdf
[10] التقريرالإحصائي السنوي لعام 2020، دائرة قاضي القضاة، العدد 25
[11] The Impact of Divorce on Children Living Conditions and Behaviors: A Study on a Sample of Divorcees in Jordan, Reham Abu Ghaboush and others, page 6

الأسري حوالي 12872 طفل.[12] ووفقا لتقارير دائرة الإحصاءات العامة لعام 2018 لمدينة عمان، فإن نسبة ترتيبات معيشة الطفل مبينة حسب الجدول أدناه:[13]

الجدول 2: نسبة ترتيبات معيشة الطفل لعام 2018 في مدينة عمان

نسبة الأطفال الذين لا يعيشون مع أي من الوالدين					نسبة الأطفال الذين يعيشون مع الأب وليس الأم		نسبة الأطفال الذين يعيشون مع الأم وليس الأب		نسبة الأطفال الذين يعيشوا مع كلا الوالدين
معلومات مفقودة عن الأب / الأم	كلا الوالدان متوفى	الأم فقط على قيد الحياة	الأب فقط على قيد الحياة	كلا الوالدان على قيد الحياة	الأم متوفاة	الأم على قيد الحياة	الأب متوفى	الأب على قيد الحياة	
0.1	0.1	0.1	0.1	0.5	0.3	1.6	2.5	2.9	91.9

يلاحظ من الجدول السابق أن أكبر النسب هي للأطفال الذين يعيشون مع كلا الوالدين وبلغت 91.9%، تليها نسبة الأطفال الذين يعيشون مع الأم، التي بلغت 2.9% في حال كان الأب على قيد الحياة و2.5% في حال كان الأب متوفى.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الاطفال الذين يتم إيداعهم في مؤسسات الرعاية، يكون ذلك عن طريق قرار محكمة الأحداث أو بقرار المحكمة الشرعية أو إدارة حماية الأسرة أو وزارة التنمية الاجتماعية لحين تصويب أوضاعهم كل حسب حالته. وواجه الباحث محدودية في المعلومات الرسمية حول الأسباب الرئيسية لدخول الأطفال إلى مؤسسات الرعاية. وللتغلب على هذا النقص ، تواصل الباحث مع دور الرعاية الحكومية التالية: مؤسسة الحسين الاجتماعية في مديرية تنمية شرق عمان في وزارة التنمية الاجتماعية ، ودار رعاية الأطفال – عمان في الهاشمي الشمالي ، ودار حماية ورعاية الفتيان في شفا. بدران. وقدمت مؤسسة الحسين الاجتماعية إحصاءات عن عدد حركات الأطفال (حتى 12 عاما) للأعوام 2020، 2021 كما يلي:

الجدول 3: كشف عدد حركات الأطفال للأعوام 2020، 2021 (حتى 12 عاما) في مؤسسة الحسين الاجتماعية

الحركة	2020	2021
دخول (تفكك أسري)	96	138
دخول (مجهول الأب)	96	96
دخول (مجهول الأبوين)	13	5
تسليم لذويه (تفكك أسري)	55	64
تسليم بعد إثبات النسب (مجهول الأب)	17	20
تسليم دمج أسري (مجهول الأب)	46	51
تسليم احتضان	8	6
نقل	51	81
تسفير	12	11
وفاة	2	1

يُعرَّف تفكك الأسرة بأنه جميع الأحداث بما في ذلك الخلافات الزوجية التي تؤدي إلى مغادرة أحد الوالدين المنزل وأي خلافات أو صعوبات ناتجة عن هذا الانفصال. يعد التفكك مصطلح موسع وقد يأخذ شكل انفصال ، طلاق ، هجر ... إلخ. وبحسب إدارة المؤسسة، إن عدد الأطفال تحت عمر الثانية عشرة المنتفعين في مؤسسة الحسين الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية – مديرية شرق عمان حتى أيار 2022، هو 107 أطفال غالبيتهم (80%) منهم يأتون من منطقة شرق عمان. ويوضح الجدول التالي أعداد الأطفال الداخلين إلى المؤسسة في الثلث الأول من عام 2022.

الجدول 4: عدد الأطفال الداخلين إلى مؤسسة الحسين الاجتماعية بحسب الحالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي في الثلث الأول من عام 2022

نوع الحالة الاجتماعية	ذكور	إناث
أسرة عادية (بيولوجية)	11	11
مجهول النسب	19	16
الأم مطلقة	2	6
الأب أو الأم بالسجن	10	10

[12] *الأردن بالأرقام 2020، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن*

[13] *تقرير ورقي تم تزويده بالإيميل من قبل دائرة الإحصاءات العامة*

مرض أحد الأبوين	0	5
المجموع	42	48

ويوضح الجدول التالي عدد الأطفال الخارجين من مؤسسة الحسين الاجتماعية في الثلث الأول من عام 2022.

الجدول 5: عدد الأطفال الخارجين من مؤسسة الحسين الاجتماعية في الثلث الأول من عام 2022

أسباب الخروج	ذكور	إناث
الإعادة للأسرة	19	24
أسرة بديلة	18	12
وفاة	0	0
نقل	9	15
المجموع	46	51

وبحسب السيد محمود الجبور، مدير مديرية الأسرة والحماية في وزارة التنمية الاجتماعية، فإن دوافع التخلي عن رعاية الطفل أو الوليد في غالبية الحالات التي تم التعامل معها تتعلق بقضايا تفكك أسري، وعدم رغبة أي من الوالدين برعاية أطفاله بعد الطلاق، إما رغبة في الزواج مرة أخرى، أو بسبب انشغالاتهم في العمل. التفكك هو تدني العلاقة الاجتماعية بين أفراد الأسرة، وقد يأخذ شكل الطلاق أو الانفصال أو الهجر. تعاني الأسر المفككة من الصراع وسوء السلوك والقلق والاضطراب، الأمر الذي ينعكس في جودة رعاية الأطفال ، فيتم إهمال الأطفال وإساءة معاملتهم. ويبلغ عدد الأطفال الموجودين في دور الرعاية الإيوائية، 675 طفلًا، نحو 85 % منهم ضحايا تفكك أسري.[14]

وتواجد في دار رعاية الأطفال / عمان (الهاشمي الشمالي) عام 2021 (58 طفل) وتم دمج 44 طفل مع أسرهم وأسرهم الممتدة واستقبلت الدار 59 طفل، أما عام 2022 فقد تواجد في الدار 52 طفل كان 35 منهم ضحايا تفكك أسري و10 أطفال أيتام و6 أطفال مجهولي النسب. كما كان عدد من دخلوا وتواجدوا في دار حماية ورعاية الفتيان (شفا بدران) 38 طفل، 28 منهم ضحايا تفكك أسري، خرج منهم 22 طفل: 14 طفل منهم قد تم دمجهم مع أسرهم و8 أطفال خرجوا إلى صندوق الأمان لبلوغهم 18 سنة لمتابعة أمورهم.

وقام الباحث أيضا بجمع بيانات المتوفرة في جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية على النحو التالي: في عام 2021 ، كان العدد الإجمالي للأطفال في القرية 112 ، وعدد الأطفال الجدد الذين دخلوا القرية 27 ، وعدد الأطفال الذين تم دمجهم مع أسرهم البيولوجية كان فقط 1. وحتى حزيران 2022 ، بلغ العدد الإجمالي للأطفال 107 ، ولم يدخل القرية أي أطفال جدد ، ولم يتم دمج سوى طفل واحد مع أسرته البيولوجية.

وفيما يتعلق بأسباب الطلاق أو الانفصال (التفكك الأسري) التي تعاملت معها دائرة قاضي القضاة / مديرية الإصلاح الأسري في شرق عمان عام 2021، فقد تم تزويد فريق العمل بالإحصائيات المدرجة في الجدول أدناه:

الجدول 6: نسب أسباب الطلاق أو الانفصال في شرق عمان عام 2021[15]

السبب	النسبة
الوضع الاقتصادي	%27.5
تدخل الأهل	%18.6
العنف الأسري	%16.4
سوء الاختيار	%11.6
تعاطي المخدرات والكحول	%6.5
الخيانة الزوجية	%5
وسائل التواصل الاجتماعي	%3.8
المرض النفسي	%2.3
العلاقات الجنسية الخاصة	%2.3
فارق العمر بين الزوجين	%1.7
اختلاف المستوى الاجتماعي	%1.4
اختلاف المستوى التعليمي	%1.1
المرض الجسدي	%1
عمل الزوجة	%0.8
المجموع	%100

[14] جريدة الغد
[15] مقابلة مع دائرة قاضي القضاة-إدارة مكاتب الإصلاح الأسري والوساطة والتدقيق

وبحسب الجدول السابق تعد أكبر نسبة لأسباب الطلاق أو انفصال الأسر في منطقة شرق عمان هي الأسباب الاقتصادية بنسبة 27.5%، تليها تدخل الأهل بنسبة 18.6% ومن ثم العنف الأسري بنسبة 16.4%. واحتل عمل الزوجة المرتبة الأخيرة في أقل الأسباب نسبة حيث بلغت 0.8%.

وقام الباحث بإجراء مقابلة شخصية مع مسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية بمرافقة كل من مدير برنامج تمكين الأسر ومدير المناصرة في جمعية قرى الأطفال الأردنية توصل فيها إلى الإحصائيات التالية: خلال الربع الأول من عام 2022، بلغ عدد الأطفال الذين تم سحبهم من أسرهم لتعرضهم لشكل من أشكال الإساءة وإيداعهم دور الرعاية 105 أطفال على مستوى المملكة، وبلغ عدد الأطفال الذين ولدوا وحرموا من الرعاية الأسرية 175 طفل متواجدين في المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية. أما بالنسبة للأطفال الذين تم تحويل رعايتهم إلى أسرهم الممتدة في عمان الشرقية تحديدا فقد بلغ عددهم 23 طفل، وكان عدد الأطفال مجهولي النسب 40 طفل. أما عدد الأطفال الذين تم إعادتهم لأسرهم البيولوجية أو الممتدة بعد تصويب أوضاع الأسرة على مستوى المملكة 115 طفل خلال الربع الأول من عام 2022، وكان عدد الأطفال الذين تم دمجهم من خلال برامج الأسر البديلة والاحتضان 37 طفل هم في الأصل خارج نطاق الزوجية.

الإطار القانوني: في عام 2016 ، دخل الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف حيز التنفيذ بقيادة المجلس الوطني لشؤون الأسرة. ويقر الإطار بأنه "تشكل الأسرة البيئة الطبيعية لنمو جميع أفرادها ورفاههم وبخاصة الأطفال" كما يقر بأن "أهمية الحفاظ على الأسرة ككيان وتوفير العيش الآمن لها أمر منصوص عليه في التشريعات الوطنية"[16].

في 18 نيسان 2022 أقر مجلس الوزراء الأردني قانون حقوق الطفل تمهيداً لإحالته إلى مجلسي النواب والأعيان، جهة اعتماده تشريعياً، بعدما كانت طُرحت أول مسودة بهذا الخصوص قبل نحو 24 عاماً.[17] وتنص المادة 5–أ من القانون "للطفل الحق بالرعاية وتهيئة الظروف اللازمة لتنشئته في كافة مناحي حياته تنشئة سليمة تحترم الحرية والكرامة والإنسانية والقيم الدينية والاجتماعية في بيئة صحية". كما تنص المادة 9–ب من ذات القانون "للطفل الحق في أن ينسب لوالديه، والتمتع برعايتهما، وفي إثبات نسبه إليهما بكافة الوسائل المشروعة وفقا لتشريعات الأحوال الشخصية النافذة"، وتشير المادة 19 إلى أهمية دور الأسرة في رعاية الطفل: "تتخذ الجهات المختصة الإجراءات الوقائية اللازمة للحفاظ على دور الأسرة الأساسي والتأكيد على المسؤولية التي يتحملها الوالدان أو من يحل محلهما وفقاً للتشريعات النافذة في تربية الطفل وتعليمه وإحاطته بالرعاية اللازمة من أجل ضمان نموه الطبيعي على الوجه الكامل". وتنص المادة20 – 1 على أنه "تقدم وزارة التنمية الاجتماعية وبالتنسيق مع الجهات المختصة المساعدة الفنية والمادية للأسرة من أجل كفالة التزام الوالدين أو من يحل محلهما بالوفاء بالواجبات المنوطة بهما في تربية الطفل ورعايته ونموه والإنفاق عليه على الوجه الأفضل وفقاً للتشريعات النافذة." وبحسب المادة 43، "من الحالات التي تهدد صحة الطفل أو سلامته البدنية أو المعنوية: عجز الأبوين أو الموكل برعاية الطفل عن الرعاية والتربية وفقدان الطفل لأبويه وبقاؤه دون سند عائلي". وتنص المادة 45 على أنه "يعد من الإهمال تعريض سلامة الطفل العقلية أو النفسية او الجسدية للخطر سواء بتخلي الأبوين أو الشخص الموكل برعايته عنه بدون موجب لمكان أو مؤسسة عامة أو خاصة أو بترك الطفل دون توفير المرافقة اللازمة له أو رفض قبول الطفل من كلا الأبوين او الشخص الموكل برعايته عند صدور قرار بالحضانة أو الامتناع عن مداواته وعلاجه أو اعتياد منع الطعام عنه."[18]

وترى الأستاذة إيفا أبو حلاوة، محامية وناشطة معروفة في مجال حقوق الإنسان في الأردن أن إشكالية الأطفال المتخلى عنهم، وضحايا التفكك الأسري تعد مؤشرا هاما الى ضرورة إقرار قانون حقوق الطفل الذي يحفظ حقوقه بنصوص واضحة وصريحة، ويترتب عليه إجراءات بحق التقصير أو الإهمال أو التخلي عن المسؤوليات. ومن المطلوب أن لا يكون القانون مجرد إعلان مبادئ، إنما يجب أن يتضمن إجراءات محددة لحماية الأطفال وحقوقهم، بما ينسجم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. كما لفتت إلى أهمية تفعيل البنود القانونية بقانون العقوبات والمتعلقة بإهمال الأطفال وعدم رعايتهم. وتنص المادة 286 من قانون العقوبات على أن: "كل من ترك قاصرًا لم يكمل الخامسة عشرة من عمره دون سبب مشروع أو معقول ويؤدي إلى تعريض حياته للخطر، أو على وجه يحتمل أن يسبب ضررًا مستديمًا لصحته يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة. وتكون العقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات إذا كان القاصر لم يكمل الثانية عشرة من عمره". كما يوفر قانون الأحوال الشخصية بنودًا واضحة تتعلق بحق الأطفال في الرعاية والنفقة والحضانة والمشاهدة، وأكدت على أهمية تفعيل الإجراءات المتعلقة بمحاسبة الأهالي في حال تخليهم عن مسؤولياتهم في رعاية أطفالهم.[19]

يضمن قانون حقوق الطفل أيضا حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، ويتماشى ذلك مع الهدف الاستراتيجي الثالث من الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019–2025 الذي ينص على واجب الحكومة في تزويد الأطفال ذوي الإعاقة بالخدمات الأساسية مما يسمح لهم بالبقاء مع أسرهم وضمن مجتمعهم.[20] وفي عام 2019، أصدرت الحكومة "الاستراتيجية الوطنية لإخراج الأشخاص ذوي الإعاقة من المؤسسات في الأردن"، والذي

[16] *The National Child Protection System and Alternative Child Care in Jordan, Dr. Chrissie Gale, 2021*
[17] https://alghad.com/
[18] مسودة قانون حقوق الطفل - الأردن
[19] https://alghad.com/
[20] *الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025*

يتضمن هدف تطوير أنظمة وخدمات لمنع انفصال الأشخاص ذوي الإعاقة عن أسرهم. ومن غير الواضح ما إذا كانت استراتيجية إلغاء المؤسسات هذه تنطبق فقط على الأطفال ذوي الإعاقة، أم أنها تشمل جميع الأطفال في دور الرعاية.[21]

وبحسب موقع وزارة التنمية الاجتماعية الإلكتروني، تنص المادة 12 من نظام ترخيص وإدارة دور رعاية الأطفال الإيوائية لسنة 2009 أنه يشترط لقبول الطفل في الدار "أن تكون هناك ضرورة تستدعي الانتفاع من خدمات الرعاية الاجتماعية المؤسسية بسبب عدم توفر لرعاية أسرية أصلية أو بديلة، وأن يكون الطفل من إحدى الفئات التالية: طفل يتيم أو فاقد الرعاية الأبوية، طفل تعاني أسرته من التفكك الأسري، طفل تعرض لحالات إساءة أو عنف، طفل مجهول النسب". وتنص المادة 17 من ذات النظام تلتزم الدار بالقيام ب " مراجعة أسباب قبول الطفل في الدار مرة كل ثلاثة أشهر لتقييم إمكانية استبدال الرعاية المؤسسية برعاية أسرته الأصلية او الأسرة البديلة والعمل على تطوير برامج لإعادة تأهيل اسر الأطفال الأصلية او البديلة."[22]

نشر ديوان التشريع والرأي، مسودة النظام المعدل لنظام الرعاية البديلة لسنة 2020، وتنص المادة 4–أ– من النظام "مع مراعاة مصلحة الطفل يراعى قدر الإمكان بقاء الطفل مع والديه وأسرته الطبيعية، ما لم يوجد مانع قانوني". وتنص المادة 4–ج على أن " الأوضاع الاقتصادية ليست سببا لفصل الطفل عن أسرته الطبيعية". وتنص المادة10–أ– "يتم اللجوء إلى الرعاية البديلة المؤقتة في حال غياب الأسرة الطبيعية أو عدم قدرتها على تقديم الرعاية اللازمة للطفل". وتنص المادة 20–أ "تقوم الدار في سبيل تحقيق غاياتها على إبقاء سبل التواصل وإعادة دمج الطفل مع الأسرة الأصلية للطفل مفتوحة في جميع الظروف والأحوال، وإعادة دمجه معها في حال توافرها."[23]

عوامل الخطر المسببة لانفصال الأطفال عن أسرهم: كان العثور على معلومات رسمية منشورة حول عوامل الخطر الأسرية التي تعزز فصل الأطفال عن أسرهم تحديًا كبيرًا واجهه الباحث. علاوة على ذلك ، وعلى الرغم من اتصال الباحث بالقنوات الرسمية مثل وزارة التنمية الاجتماعية ، إلا أن المعلومات التي تم الحصول عليها كانت غير كاملة أو غير محدثة أو غير ذات صلة. وبناءً على ذلك ، تم توفير المعلومات الرسمية الرئيسية في هذا التقرير من قبل مؤسسة الحسين الاجتماعية. وبحسب إدارة مؤسسة الحسين الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية– مديرية تنمية شرق عمان، إن أهم الأسباب وراء دخول الأطفال للمؤسسة تكمن فيما يلي:

- التفكك الأسري.
- العنف الأسري تجاه الأطفال والأمهات والإهمال.
- الأطفال حديثو الولادة مجهولو النسب.
- الفقر وعدم قدرة مقدم الرعاية على تأمين الاحتياجات الأساسية للأطفال.
- تعاطي الأهل وغالبا الأب للمخدرات.
- معاناة الأب أو الأم من أمراض نفسية.
- التسول: امتهان الأب والأم للتسول وإجبار الأطفال على المشاركة. (تم رفع العقوبة مؤخرًا من السجن 3 أشهر إلى السجن لمدة عام للمتسولين).
- الإساءات الجنسية من قبل مقدمي الرعاية والأقارب.
- دخول مقدمي الرعاية أو أحدهم إلى السجن.

وفي حالات قليلة تكون الأسباب ما يلي:

- الإعاقات والأمراض وعدم قدرة مقدمي الرعاية على التعامل مع الأطفال.
- إدارة دور البغاء والدعارة من قبل مقدمي الرعاية.
- عدم امتلاك شهادة ميلاد وأوراق ثبوتية للطفل لعدة أسباب مثل تأخر الأهل في تسجيل أطفالهم في الأحوال المدنية لعدة سنوات بسبب ظروف السجن أو الإدمان...الخ. يتم اكتشاف هذه الحالات عند وجود بلاغات عن العنف أو الإساءة أو الإهمال أو التسول. فيتم الاحتفاظ بالأطفال الذين ليس لديهم شهادات ميلاد في دور الرعاية حتى يتم إصدار أوراقهم الثبوتية وتصحيح أوضاعهم.

بحسب نتائج الاستبانة، بلغت نسبة وجود مقدم رعاية واحد في العينة 22.2% كما بلغت نسبة وجود مقدمين اثنين للرعاية 77.8%. وكانت أعلى النسب للحالة الاجتماعية متزوج وبلغت 55%، تليها نسبة الحالة الاجتماعية أرمل وبلغت 22.8%. وقد بلغت النسبة لمقدمي الرعاية من الأسرة البيولوجية للطفل 73.3% ونسبة مقدمي الرعاية من الأسرة الممتدة للطفل 26.7%. وأجاب 81.8% "أجد صعوبة في تقديم الرعاية الكاملة لأبنائي"، وهي نسبة عالية، وتدل على سوء جودة الرعاية للأطفال لدى الأسر القابلة للانفصال في شرق عمان. وكانت جودة الرعاية في الحالة

[21] *The National Child Protection System and Alternative Child Care in Jordan, Dr. Chrissie Gale, 2021*
[22] *http://www.mosd.gov.jo/ui/arabic/ShowContent.aspx?ContentId=94*
[23] *المرجع السابق*

الاجتماعية متزوج أفضل بشكل أكبر من باقي الفئات، يليهم الحالة الاجتماعية مطلق، ثم منفصل، ثم أرمل، وفي المرتبة الأخيرة الحالة الاجتماعية أعزب.

انتهاكات حقوق الطفل التي يواجهها الأطفال المعرضين لخطر فقد الرعاية الوالدية: يعاني الأطفال في الأردن الذين يكونون عرضة للانفصال عن أسرهم من انتهاكات لحقوقهم، تكمن في انعدام الأمن الغذائي وعدم الوصول إلى الخدمات الصحية وعدم وجود ضمان اجتماعي، بالإضافة إلى عمالة الأطفال ولا سيما الذكور، والزواج المبكر للإناث والجنوح والانحراف وضعف التفاعل الاجتماعي وانخفاض التحصيل الدراسي أو حتى التسرب من الدراسة والتشرد والتسول، وكذلك فقدان الأمن النفسي الذي قد يؤدي إلى تفشي المخدرات أو حتى الانتحار بسبب الرغبة في الهروب من الواقع. بالإضافة إلى العنف والسلوك العنيف والاستغلال والتمييز والوصمة والتعرض للتنمر. وقد أظهرت الدراسات أن النساء المطلقات بشكل عام يواجهن عدد لا يحصى من التجارب والصعوبات في حياتهم بعد الطلاق، حيث يعانون من الشعور بالعزلة الاجتماعية والوصمة والاستغلال، وهذا ينعكس على جودة الرعاية للأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم المطلقات.[24]

بحسب نتائج الاستبانة أجاب 77.4% "يتلقى أطفالي رعاية صحية جيدة إلى حد كبير". وهي نسبة كبيرة مقارنة بجودة الخدمات الصحية الحكومية، وأجاب 73.9% "يحتاج واحد أو أكثر من أطفالي إلى الذهاب إلى الطبيب في كثير من الأحيان"؛ وكذلك عبارة "أنا أو شريكي بحاجة للذهاب إلى الطبيب في كثير من الأحيان"، وأجاب 37.6% "واحد أو أكثر من أطفالي يتلقون خدمات استشارية أو خدمات الصحة النفسية"، وأجاب 36.6% "نتلقى أنا وشريكي خدمات استشارية أو خدمات الصحة النفسية". والنسب السابقة تظهر اهتمام مقدمي الرعاية بالصحة الجسدية وعدم الاهتمام الكبير بالصحة النفسية، وقد يعزى ذلك إلى الخوف من الوصمة الاجتماعية. ولا يتم التفرقة في الوصول إلى الخددمات الصحية على أساس النوع الاجتماعي. وتشير نتائج الاستبانة إلى أن مستويات الصحة والصحة النفسية بالنسبة لمقدم الرعاية (الأسرة البيولوجية للطفل) أفضل منها بالنسبة لمقدم الرعاية الأسرة من الممتدة للطفل.

حسب نتائج الاستبانة، أجاب 75.4% "اعتاد طفلي / أطفالي العيش في أماكن مختلفة"، وأجاب أكثر من النصف بنسبة 56.4% "أشعر بالقلق على سلامتي أو سلامة أطفالي بسبب ظروف منزلي". وأفرزت نتائج مجموعات التركيز عن الاحتياجات الأساسية لمكان السكن، فيوجد فيهم جميعهم ثلاجة وفرن، إلا أن غالبيتهم لا يمتلكون إلا وسيلة تدفئة واحدة لكل الأسرة ولا يوجد جهاز تسخين الماء. وفيما يخص أمن السكن، فعبروا عن حاجة النوافذ والأدراج والأسطح إلى حماية أو سور، وبعضهم تتسرب مياه الأمطار إلى منازلهم وتتسم الجدران بالرطوبة والعفن، وكانت الاحتياجات في أماكن السكن بشكل عام: غرف منفصلة للذكور عن الإناث، طاولة أو مكتب للدراسة، خزانة ملابس، أسرة للنوم، إنارة جيدة. وتتصف المنازل عموما بأنها صغيرة مع وجود عدد كبير من الأطفال. فبحسب نتائج الاستبانة، كانت أكبر النسب للأسر التي لديها 5 أطفال أو أكثر وبلغت 43.3%، تليها الأسر التي لديها 4 أطفال حيث بلغت 16.7%.

يتألف برنامج التعليم في الأردن من سنتين من التعليم قبل المدرسي (عمر 4–5) ، ومن ثم 10 سنوات من التعليم الأساسي (من 6 إلى 15 سنة) وسنتين من التعليم الثانوي الأكاديمي أو التعليم المهني الثانوي عمر 16–17). التحق تقريبا 95.6% من الأطفال في الأردن بالتعليم الأساسي عام 2019، أما بالنسبة للتعليم الثانوي، فقد التحق به 70.7% فقط من المراهقين. ومن الأسباب التي تمنع الالتحاق بالمدرسة الزواج المبكر للفتيات وعمالة الأطفال الذكور. بينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن مخرجات التعليم لليافعين في الأردن هي من الأقل عالميا، وبينما تحسن الوصول إلى التعليم تأخر الوصول إلى التعليم الجيد، لعدة أسباب منها اكتظاظ الصفوف بشكل عام والفوضى وانتشار العنف في مدارس الذكور.[25]إضافة إلى ذلك، انخفاض جودة البنية التحتية وبيئات المدارس والفصول الدراسية الضعيفة في المدارس الحكومية على عكس المدارس الخاصة.[26]

بحسب نتائج الاستبانة، أجاب أكثر من نصف العينة بنسبة 56.4% "طفلي / أطفالي مسجلون في المدرسة ويحضرون بانتظام في المرحلتين الأساسية والثانوية" وهي نسبة قليلة، وكانت إجابات مقدمي الرعاية في مجموعات التركيز أن معظم الأبناء وبخاصة الذكور لا يهتمون للتعليم، وهم يعانون من أسعار الكتب والأدوات الدراسية ووسائل النقل عدا عن أقساط المعاهد والجامعات العالية جدا وكذلك رياض الأطفال التي في الغالب يصعب على مقدمي الرعاية توفيرها للأطفال الصغار. وقد أثرت جائحة كورونا تأثيرا بالغا على مستوى التعليم، فلا يملك الجميع عدد أجهزة كاف للدراسة عن بعد عدا عن كلفة حزم الإنترنت العالية. وبالنسبة لمساعدة الأبناء في الدراسة فغالبية الأمهات هن من يساعدن أبناءهن في المراحل الأساسية فقط بسبب ساعات العمل الطويلة للآباء.

تكمن انتهاكات حقوق الأطفال الذين يعانون من خطر التفكك الأسري أيضا في التمييز والوصمة والتعرض للتنمر وصور أخرى من الوصمات الاجتماعية بوصفهم مفتعلين للمشاكل، فهم شباب تعرضوا للتخلي والإهمال والاستغلال والعنف والفقر من عمر صغير جدا. كما أنهم افتقروا للرعاية ذات الجودة وتعرض الشباب منهم الى أزمة الهوية وقلة المهارات الحياتية والاجتماعية اللازمة لاندماجهم في المجتمع وانتقالهم الى

[24] *The Impact of Divorce on Children Living Conditions and Behaviors: A Study on a Sample of Divorcees in Jordan, Reham Abu Ghaboush and others3*
[25] *Adolescent well-being in Jordan: exploring gendered capabilities, contexts and change strategies, Jones. N. Baird and others, October 2019, page 12*
[26] *ملخص تقييم الاحتياجات السنوي لعام 2020، منظمة كير*

الاستقلالية وصعوبة حصولهم على فرص عمل ملائمة ومناسبة لهم نتيجة الوصمة المجتمعية اتجاههم، وفي بعض الاحيان نتيجة قلة جودة التعليم الفني والمهني الذي يتلقونه، بالإضافة إلى صعوبة في بناء شبكات العلاقات الاجتماعية وبناء اسرة خاصة بهم نتيجة نظرة المجتمع السلبية لهم وقلة الفرص والموارد المتاحة لهم.[27]ويتوافق ذلك مع نتائج مجموعات التركيز مع مقدمي الرعاية والشباب ولا سيما إن كان الأطفال مع الأم دون الأب، فهم يتعرضون للتنمر والوصم وعدم الاندماج بسهولة في المجتمع وذلك لعدم رغبة أقرانهم في صداقتهم، وينتقل ذلك معهم أيضا إلى مرحلة الشباب، فيواجهون تحديات إضافية في عدم القدرة على الحصول على عمل في إطار مجتمعي يعتمد على المعارف والواسطات.

بحسب نتائج مجموعات التركيز، اتصفت علاقة مقدمي الرعاية والأطفال عامة بالضعيفة أو المتذبذبة ولا سيما بعد جائحة كورونا بسبب كثرة الضغوط وساعات العمل الطويلة للآباء وانشغال الأمهات الدائم في أمور البيت. وتساعد الإناث من الأطفال أمهاتهن في أعمال البيت، وقد تلعب الأمهات قليلا مع الأطفال إلا أن معظم الآباء لا يقضون معهم وقتا أو يلعبون معهم أو يستمعون إليهم. ويتم التعبير عن مشاعر الحب من مقدمي الرعاية الآباء مع الإناث من الأطفال فقط لأنهم يعطون الطفل الذكر صفة الرجل الذي لا يعبر عن مشاعره بالبكاء أو الأحضان أو التقبيل. ويكون تصرف مقدمي الرعاية مع أطفالهم عند الغضب بالصراخ أو الشتم أو الضرب بهدف التأديب. ويجد الأطفال سهولة في التعبير عن مشاعرهم مع الأمهات أكثر من الآباء، وذلك بسبب الخوف من آبائهم، وفي العموم يجد الأطفال صعوبة في إدارة مشاعرهم والتعامل مع المواقف العصيبة. وبحسب نتائج الاستبانة، أجاب 87.6% "أظهر حبي لأولادي بالكلمات والأحضان.. إلخ"، وأجاب 76.8% "أقضي وقتًا كافيًا وأتحدث مع طفلي / أطفالي عن حياتهم". وقد أعطت نتائج مجموعات التركيز صورة أكثر عمقا من الاستبانة، حيث تم فيها أخذ آراء مقدمي الرعاية والأطفال على حد سواء وتطرقت إلى تفاصيل العلاقة بينهم، أما نتائج الاستبانة فهي تعتمد على وجهة نظر مقدمي الرعاية فقط.

وفقا لإجابات مقدمي الرعاية والأطفال في مجموعات التركيز، لا يلتحق الأطفال بأية أنشطة إضافية تمكنهم من اكتساب الصداقات، واقتصرت جميعها على اللعب في الشارع وخاصة للأطفال الذكور، وبالنسبة لانفتاح الأطفال فتراوحت إجابات الأمهات بين نعم ولا، وغالبية الآباء أرادوا أن يتم التواصل مع الأمهات فقط حتى يحافظوا على سلطتهم وهيبتهم أمام أطفالهم. ووفقا لنتائج الاستبانة، أجاب 60% "طفلي / أطفالي ليسوا على دراية بمصلحتهم، لذلك أنا وشريكي نتخذ قرارات تتعلق بحياتهم"وفيما يختص بتوكيد الذات أجاب مقدمو الرعاية في مجموعات التركيز عن أطفالهم الذكور فقط، وطرحوا بعض الأمثلة عن الأبناء الذكور فيما يختص بعملهم وجنيهم للمال من عمر صغير وقوة شخصيتهم مع المجتمع دون أي ذكر للأطفال الإناث.

إعادة دمج الطفل أو الشاب في رعاية الأسرة أو القرابة: كما ذكر سابقا، وبحسب المادة 17 من من نظام ترخيص وإدارة دور رعاية الأطفال الإيوائية لسنة 2009 تلتزم الدار بالقيام بمراجعة أسباب قبول الطفل كل ثلاثة أشهر لتقييم إمكانية استبدال الرعاية المؤسسية برعاية أسرته الأصلية او الأسرة البديلة والعمل على تطوير برامج لإعادة تأهيل أسر الأطفال الأصلية او البديلة.[28] وتتسلم الأسر البديلة الطفل من دور الرعاية بعد أن تكون على دراية تامة بوضع الطفل ولا تمانع بإعادة الطفل إلى أسرته الأصلية في حال المطالبة به من جديد. تقدم الأسر البديلة الخدمة المجتمعية من خلال الرعاية الأسرية بدلاً من الرعاية المؤسسية. تعطى الأولوية للأسر المناسبة من الأقارب ، ثم لغير الأقارب. يجب أن تكون الأسر البديلة مستقرة اجتماعيًا ونفسيًا ، ويجب أن تتمتع بالقدرة والكفاءة على تلبية جميع احتياجات الطفل. تنظم وزارة التنمية الاجتماعية هذا الإجراء في إطار برنامج الرعاية الأسرية البديلة. إن أغلب الأطفال الذين يخرجون لأسر بديلة لا يعودون لأسرهم الأصلية. ويعاد الأطفال إلى أسرهم التي كانت تعاني من تفكك أسري أو أطفال مجهولي النسب بعد أن يتم إثبات النسب وعقد الزواج وبقرار من القاضي أو من المحافظ.[29]

رغم وجود العديد من الإيجابيات لإعادة دمج الطفل أو الشاب في رعاية القرابة، إلا أنها تنطوي على العديد من المخاطر كالتمييز في المعاملة والحرمان والتسرب المنزلي وعمالة الأطفال والاستغلال والزواج المبكر ولاسيما للإناث وشعور الطفل أو الشاب بالدونية وعدم الرغبة به، كما لا تتم تلبية احتياجاته المادية والنفسية في بعض الأحيان ولا يتم التواصل معه وتقديم الرعاية ذات الجودة له.[30] وبحسب تقرير رعاية القرابة الصادر عن مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين لعام 2015، عندما لا تحظى الفترة الانتقالية في حياة الطفل الذي يعاد دمجه مع عائلته البيولوجية أو الممتدة بأي اهتمام أو باهتمام ضئيل كثيرا ما تكون العواقب كارثية، فهي تشمل العوز والتشرد وخرق القوانين وتعاطي المخدرات وإعادة الايداع أو حتى الانتحار. ينبغي هنا توفير الدعم في الوصول الى التعليم والتدريب المهني بما في ذلك الدعم المالي وتوفير منح دراسية او إلغاء الرسوم، وكذلك مكافحة الوصم والتمييز الذي قد يواجهه الطفل، كما لا بد من إيلاء الاهتمام والدعم لذوي الاحتياجات الخاصة عند الدمج.[31]

التدخلات الأكثر احتياجا لها من قبل الفئات المستهدفة والثغرات في الاستجابة الحالية

التدخلات مع مقدمي الرعاية (الأسر):

[27] *The National Child Protection System and Alternative Child Care in Jordan, Dr. Chrissie Gale, 2021*
[28] *http://www.mosd.gov.jo/ui/arabic/ShowContent.aspx?ContentId=94*
[29] *https://alrai.com/article/*
[30] *Kinship Care Report: Information and Research Center – King Hussein Foundation, 2015*
[31] *المرجع السابق*

- دعم وتدريب الأسر على أعمال ومشاريع صغيرة ومتناهية الصغر يستطيعون من خلالها العمل في المنزل عن طريق توفير الدعم المادي والتدريبي.
- تشبيك مقدمي الرعاية بفرص عمل ومساعدتهم لتقليص نسبة البطالة بين الأسر المستهدفة وتشجيع المرأة وتشبيكها للانخراط بالعمل خارج المنزل.
- توفير فرص التدريب لمقدمي الرعاية.
- دعم ومساعدة الأسر بالاحتياجات الأساسية الطبية من أجهزة وأدوية وفحوصات.
- رفع الوعي لترسيخ مفاهيم حماية الأسرة من العنف والتفكك والانفصال.
- توجيه مقدمي الرعاية لطلب المساعدة من مكاتب الخدمة الاجتماعية المتواجدة في أقسام حماية الأسرة.
- توفير طرود غذائية للأسر المحتاجة.
- دعم ومساعدة الأسر في الاستقرار في مسكن بالإضافة إلى مساعدة الأسر على تحسين مستوى سكنها.

التدخلات لفئة الشباب: توجيه الشباب لتنمية مهاراتهم واستغلال طاقاتهم عن طريق تشبيكهم بالنوادي والمراكز الشبابية وتعزيز مفهوم التطوع والمبادرة.

التدخلات لذوي الاحتياجات الخاصة: مساعدة مقدمي الرعاية للتعامل مع التحديات التي تواجههم في تقديم رعاية مناسبة لأطفالهم من ذوي الإعاقة لتأهيلهم وتمكينهم من التكيف والاندماج مع المجتمع والانخراط الوظيفي والاجتماعي للوصول إلى الاستقلال المعيشي.

التدخلات مع الأطفال

- التشخيص والكشف المبكر عن الأمراض لدى الأطفال من خلال المراكز الصحية وإعطاء المطاعيم وضمان حصولهم على الأدوية والتدخلات العلاجية.
- تقديم ورشات الدعم النفسي والاجتماعي لتحسين رفاه الأطفال.
- دعم ومساندة الأسر في حصول أفرادها من الأطفال والشباب في المراحل التعليمية بالاحتياجات الضرورية لمواكبة التعلم عن بعد.
- تنمية المهارات الحياتية وتوجيه الأطفال للاهتمام بالمواهب ودمجهم بالنشاطات غير الرسمية.
- توعية الأطفال بأنواع الإعاقة وضرورة دمج ذوي الإعاقة وعدم التمييز أو الوصم.
- تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة في المسكن، وفي المدارس والمرافق والحدائق من حيث تسهيل قدرتهم على دخولها والحركة فيها.

التدخلات للأطفال خارج إطار الزوجية:

- زيادة حملات التشجيع على احتضان الأطفال مجهولي النسب من قبل أسر بديلة، والمتابعة الدورية للأطفال المحتضنين.
- السعي لإثبات حق بعض الأطفال في النسب الشرعي لابائهم وأمهاتهم، وذلك من خلال وزارة التنمية الاجتماعية ومديرية الأمن العام.
- المشاركة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية المرتبطة بالأطفال مجهولي النسب والمشاركة في مراجعة التشريعات التي قد تعالج قضايا الأطفال مجهولي النسب وتطويرها.

❖ **ومن أهم الثغرات الموجودة في الاستجابة الحالية:**

- غياب نظرة استراتيجية شاملة لمعالجة موضوع التفكك الأسري والتخلي عن الأطفال وجودة الرعاية.
- الافتقار إلى مسوحات وقاعدة بيانات كاملة ومحدثة عن وضع الأسر الموجودة في منطقة شرق عمان وعن الجمعيات المحلية الصغيرة العاملة.
- عدم وجود تشريعات أو قوانين محدثة وملزمة.
- عدم وجود خدمات قائمة حاليا تتابع حالات التفكك الأسري وجودة الرعاية المقدمة للأطفال من قبل مقدمي الرعاية، ولكنها تقدم خدمات دعم الأسر والمجتمع.
- إن المشاريع التي تعمل على تقديم الخدمات تكون بحسب رغبة الممول وقراراته من حيث الموقع المستهدف، الفئة المستهدفة، الأنشطة، الأهداف، ميزانية المشروع، ولذا قد تحصل ازدواجية في تقديم الخدمات.
- بعض المشاريع التي تعطى من الجهات المانحة لتقديم خدمات للأسر تصطدم بالعادات والتقاليد والثقافة المجتمعية فلا تحقق أهدافها.
- عدم استدامة مشاريع تقديم الخدمات.
- صعوبة المعايير والشروط الحكومية في بعض الأحيان والبيروقراطية التي تحول دون تقديم الخدمة.

- غياب وجود آليات لتحديد احتياجات وآراء المستفيدين من الخدمات المقدمة لهم.
- غياب التنسيق والتعاون بين الجهات العاملة في مجال تقديم الخدمات للأسر، سواء كانت حكومية أو محلية أو دولية أو جهات مانحة.
- غياب آلية واضحة للتبليغ خاصة في بعض الحالات التي يكون فيها ازدواجية في الحماية ولا سيما موضوع حماية الأطفال.
- عدم وجود آلية للإحالة واضحة ومفعلة عن طريق تشريع يفرض آلية الإحالة ويبينها.
- وجود مكتب إصلاح ووساطة وتوفيق أسري واحد فقط يخدم منطقة شرق عمان، وهذا لا يتناسب مع الكثافة السكانية الموجودة.
- قلة خدمات الصحة النفسية في شرق عمان وصعوبة الوصول والحصول عليها.
- عدم التعامل مع تطلعات الشباب للحصول على الوظائف الحكومية التي أصبحت قليلة وعدم توجيههم إلى تطوير مهاراتهم المهنية والتوجه نحو الوظائف الخدماتية.
- قلة البرامج والخدمات التربوية والتأهيلية والعلاجية والتعليمية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة شرق عمان مما يؤدي إلى انخفاض توقعات مقدمي الرعاية حول مستقبل أبنائهم من ذوي الإعاقة.
- إن قيم المساعدات المادية والعينية منخفضة ولا تساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر.
- توريط الأسر ولا سيما المرأة في قروض تحت مسميات تمكين المرأة وتمكين الأسرة، تؤدي إلى تفاقم مشكلة الأسرة وتهديد استقرارها، بعد اتخاذ إجراءات قانونية للمطالبة بالقروض وفوائدها.

تحليل أصحاب المصلحة

يبين الجدول التالي نبذة عن دور الرعاية الحكومية في الأردن

الجدول7: دور الرعاية الحكومية

	المحور	مؤسسة الحسين الاجتماعية / مديرية تنمية شرق عمان – تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية (الأشرفية)	دار رعاية الأطفال / عمان (الهاشمي الشمالي)	دار حماية ورعاية الفتيان (شفا بدران)
1	نبذة عن المؤسسة	• أقدم مؤسسات وزارة التنمية الاجتماعية • تأسست عام 1953 بمساحة 7 دونم • تنفذ عدة برامج لتأمين مستقبل الأطفال	• إحدى الدور التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لرعاية الذكور • تأسست عام 2010 بطاقة استيعابية ل 45 طفل في مبنى مستقل	تأسست عام 2010 لرعاية الأطفال الذكور المحتاجين للحماية والرعاية من سن 16 – 18 سنة، ضمن مبنى مستقل يضم 4 طوابق وعدة شقق مجهزة لإقامة الفتيان
2	الفئات المستهدفة والمنتفعة	• الأطفال الأيتام ممن تستدعي ظروفهم الالتحاق بالمؤسسة • أطفال التفكك الأسري • أطفال الحماية من الإساءة والإهمال • الأطفال مجهولو النسب • فاقدي السند الأسري ومن في حكمهم من الأيتام	تعنى برعاية الأطفال الذكور وحمايتهم من عمر 10 – 15 سنة، ممن يحتاجون للحماية والرعاية مثل: • أطفال التفكك الأسري • أطفال الحماية من الإساءة والإهمال والعنف • فاقدي السند الأسري المحولين من مؤسسات أخرى	يتم تقديم الخدمات للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية من سن 16–18 سنة وهم: • الأيتام • حالات التفكك الأسري • مجهولو النسب • أطفال تعرضوا للإساءة والإهمال والعنف بقرار محكمة الأحداث
3	الاستقبال والقبول أو الإحالة	• تستقبل الأطفال من الذكور من عمر يوم إلى 10 سنوات ومن الإناث من عمر يوم إلى 12 سنة • يتم القبول والاستقبال من خلال كتب رسمية من وزارة التنمية الاجتماعية أو مديرية الأمن العام (حماية الأسرة) مرفق بتقرير طبي وأوراق ثبوتية للطفل	تستقبل الأطفال الذكور من عمر 10 – 15 عام، الذين يتم تحويلهم من مؤسسة الحسين الاجتماعية وكذلك من إدارة حماية الأسرة ومحكمة الأحداث	يتم إدخال المنتفعين على النحو التالي: • انتقالهم من دور رعاية أخرى بسبب المرحلة العمرية لمتابعتهم • بموجب قرار قاضي محكمة الأحداث • بموجب قرار من وزارة التنمية الاجتماعية
4	أعداد المنتفعين	الحركة: 2021 دخول (تفكك أسري): 138	عام 2021: تواجد في الدار 58 طفل ودمج 44 طفل مع أسرهم	عام 2021: عدد من دخلوا وتواجدوا في الدار 38، منهم 28 تفكك أسري وخرج 22، منهم 14 عادوا لأسرهم ومنهم 8 إلى

		دخول (مجهول الأب) 96 دخول (مجهول الأبوين) 5 تسليم لذويه (تفكك أسري) 64 تسليم بعد إثبات النسب (مجهول الأب) 20 تسليم دمج أسري (مجهول الأب) 51 تسليم احتضان 6 نقل 81 تسفير 11 وفاة 1	وأسرهم الممتدة واستقبلوا 59 طفل عام 2022: يتواجد في الدار 52 طفل وقد تم تسليم 33 • 35 تفكك أسري • 10 أيتام • 6 مجهولو نسب	صندوق الأمان لبلوغهم 18 سنة لمتابعة أمورهم
5	نظام العمل	تعتمد المؤسسة نظام لتقديم الرعاية المتكاملة للأطفال على مدار الساعة بنظام الفترات / الشفتات الصباحية والمسائية والليلية من قبل كوادر عمل مؤهلة، كما تضم المدرسة نظام البيوت الأسرية حيث ترى أم بديلة مؤهلة للأطفال بمعدل 9 أطفال في كل بيت ويوجد أقسام متعددة لخدمة الأطفال والأنشطة ومنها الجناح الإداري والفني والصحي ...الخ	تعتمد الدار على عدة كوادر لتقديم الرعاية في مبنى سكني خاص يحتوي على أجنحة السكن والإدارة وصالات ترفيهية ورياضية محدودة، ويتم الاعتماد على المشرفين. يعتمدون نظام الشفتات على مدار 24 ساعة – الخروج للمنتفعين مرتبط بالمشرفين.	تعتمد الدار على المشرفين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين في متابعة الفتيان الذين يقيمون في شقق ضمن مبنى خاص ومستقل وللفتيان مساحة وحرية الخروج والدخول مع بعض القيود والمتابعة.
6	العوامل والأسباب وراء دخول الأطفال دور الرعاية والتخلي عنهم	• التفكك الأسري • تعاطي الأهل للمخدرات أو إدمانهم على الكحول • معاناة الأب أو الأم من أمراض نفسية • استغلال الأطفال في التسول نتيجة امتهان الأسرة من الأب والأم للتسول وتشغيل أطفالهم • الإساءات الجنسية من قبل الأسرة والأقارب • العنف الأسري والإهمال • الفقر وعدم قدرة الأسرة على تقديم وتأمين الاحتياجات الأساسية للأطفال • الإعاقات وعدم قدرة الأسرة على التعامل وتحمل وضع الطفل المعاق • إدارة دور البغاء من قبل الأب والأم • دخول أحد مقدمي الرعاية في الأسرة إلى السجن	• استقبال من مؤسسة الحسن الاجتماعية بسبب المرحلة العمرية • تخلي الأسر عن أطفالها بسبب ارتكابهم جنح وعدم رغبة الأهل في تحمل المسؤولية وقدرة التعامل مع طفلهم الجانح وعدم تكفلهم له بسبب تكرار الجنح • بسبب الإساءة والإهمال من قبل مقدمي الرعاية • انفصال وطلاق الأب والأم وعدم قبول الأبناء أو القدرة على رعايتهم بسبب الزواج أو الوضع الاقتصادي • معاناة الأب أو الأم من الأمراض النفسية والإعاقات • وفاة الأب أو الأم وعدم قدرة مقدم الرعاية الاخر على الرعاية	حماية ورعاية الأطفال الذكور من عمر 16–18، وهي امتداد لدار رعاية أطفال عمان
7	الأهداف	• تقديم الرعاية المتكاملة للأطفال المنتفعين • توفير جو أسري مناسب للأطفال ضمن نظام البيوت الأسرية تمهيدا لإعادتهم ودمجهم مع	حماية الأطفال المحتاجين للرعاية والحماية توفير كافة أنواع الرعاية للنهوض بسوية الطفل الاجتماعية والتعليمية والفكرية والنفسية والصحية لمحاولة	تقديم الرعاية المناسبة للفتيان وتوفير جو مناسب وامن لنموهم وتنميتهم

		أسرهم • تمكينهم من التمتع بكافة حقوقهم التي تنص عليها التشريعات والقوانين • دمج الأطفالفي المجتمع المحلي ومؤسساته وأنشطته • توفير قاعة مشاهدة تحقق الأمان النفسي للأطفال عند لقاء أسرهم • تأهيل وتدريب مقدمي الرعاية • العمل على تحقيق التكافل الاجتماعي بين المجتمع والمؤسسة	تعويضه عما حرم منه تعديل اتجاهات الطفل نحو ذاته ونحو الاخرين دمج الأطفال في كافة البرامج والأنشطة لمحاولة تحقيق الاستقرار النفسي وتنمية الشعور بالذات	
8	التدخلات والخدمات المقدمة	• الإيواء ضمن نظام البيوت الأسرية • الدعم النفسي والاجتماعي ودراسة الحالات • الرعاية الصحية والتدخل المبكر • التعليم • الأنشطة اللامنهجية والترفيه بالإضافة لبرامج تضمن مصلحة الطفل الفضلى من خلال الأسر البديلة والدمج الأسري والكفالة	تقدم دار رعاية الأطفال – عمان: • الخدمات الإيوائية التي تلبي احتياجات الطفل من طعام ولباس ومسكن • الخدمات الصحية التي ترعى وتضمن نمو سليم من الناحية الجسدية والعقلية والنفسية • التعليم • الدعم النفسي والاجتماعي • الأنشطة المنهجية وغير المنهجية	تقدم دار حماية ورعاية الفتيان – شفا بدران الخدمات التالية: • الإيوائية • النفسية والاجتماعية • الصحية • التعليمية • القانونية • الترفيهية
9	الاحتياجات (احتياجات المنفعين وكادر العمل)	• بحاجة إلى كادر مؤهل ومتخصص ويحمل خبرات • تدريب وتطوير قدرات الكادر الحالي مهنيا ومعرفيا • افتتاح أقسام جديدة لتلبية احتياجات الأطفال • هناك نقص في كادر التمريض وذوي الاحتياجات الخاصة	• أنشطة للأطفال ومساحات تسمح لهم بالتفريغ لطاقاتهم والكشف عن قدراتهم وإمكانياتهم مثل الفن والموسيقى والرياضة • تدريبات للكادر العامل مع الأطفال لتطوير مهاراتهم المعرفية والمهنية	• بناء شراكات مع جهات داعمة للمساعدة في التقييم النفسي والصحي والتعليمي • شراكات داعمة لتدريب الفتيان ومساعدتهم في التوظيف والعمل • كادر مؤهل على دراية بالعمل مع هذه الفئات • مراكز العلاج النفسي للمساعدة في التعامل مع بعض الحالات ولا سيما المضطربة.
10	التحديات	عدم رغبة الجمعيات الداعمة والشريكة استقبال الأطفال خصوصا من ذوي الاحتياجات الخاص والإعاقة	نقص في المشرفين والأخصائيين مما يؤدي إلى ضعف في الرعاية والمخرجات المساحة والبنية التحتية للمبنى لا تسمح بتنفيذ الكثير من البرامج والنشاطات المنهجية وغير المنهجية مما يسبب قصور في تنمية وتهيئة الأطفال.	• استقبال أطفال من أصحاب الجنح والأسبقيات المتكررة بالسرقة والاعتداء والاعتداء الجنسي والإدمان على المخدرات أو الكحول • تواصل رفاق السوء مع الأطفال وتأثيرهم عليهم • الفئة العمرية المراهقة وما يرافقها من تمرد • قلة المساعدات النقدية

يعمل أصحاب المصلحة بشكل عام على محاربة التفكك الأسري وانفصال الأطفال عن أسرهم ولكن بشكل غير مباشر، إما عن طريق التشريعات أو فيما يخص الأحداث أو في دعم الأسر أو في تمكين المرأة أو في حماية الطفل أو في العنف الأسري وغيرها من الخدمات التي قد تؤدي بصورة أو بأخرى إلى منع انفصال الأطفال عن الأسر.

بينت مديرية الأمن العام / إدارة حماية الأسرة، أنه وفي زيارة لجلالة الملك عبدالله الثاني، هناك توجيهات ملكية سامية لتطوير الأطر القانونية والاجتماعية المتعلقة بالوقاية والحماية من العنف الأسري والذي يعتبر من أعلى النسب المسببة لتفكك الأسر وفقدان الرعاية والحماية الأسرية وأكد جلالته على اتباع نهج تكاملي بين المؤسسات ذات العلاقة لتعزيز منظومة الحماية والوقاية من أشكال العنف والإيذاء.

ولإدارة حماية الأسرة دور هام في حماية الأسرة والذي يتضمن مسؤولية التحقيق والاستجابة للتبليغات عن الإساءة الجسدية والإساءة وإهمال الأطفال من قبل الأسر، وكذلك الإساءة الجنسية لكل الضحايا بغض النظر عن أعمارهم وجنسهم، سواء كانت الإساءة من داخل الأسرة أو من

خارجها. وللإدارة مكاتب في أجزاء مختلفة من البلاد وتتألف من فرق شرطة متخصصة تعمل مع الأخصائيين الاجتماعيين المنتدبين من وزارة التنمية الاجتماعية. وتعمل إدارة حماية الأسرة أيضا مع وزارة الصحة التي تقدم خدمات الأطباء النفسيين الذين يقدمون الدعم لضحايا العنف كما تتلقى الإدارة الدعم من اليونيسف والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك مؤسسة نهر الأردن ومؤسسة إنقاذ الطفل. إن إدارة حماية الأسرة مسؤولة عن تنسيق الاستجابة وإدارة حالات الأطفال المتضررين عن طريق العنف. ويشمل ذلك التحقيق في القضايا التي تهدف إلى حماية الضحايا والحصول على المعلومات والأدلة اللازمة لملاحقة الجناة. إن القانون يعطي العاملين فيها قوة تدابير الحماية الاحترازية تجاه الجناة بما في ذلك القدرة على إبقاء المخالفين في داخل الحبس لمدة تصل إلى 24 ساعة واتخاذ القرارات والإجراءات شبه القضائية التي تحتاج إلى إشراف قضائي خاص. كما يقدم القسم خدمات مساندة تشمل خدمات نفسية واجتماعية وعلاجية والاستشارات الاجتماعية والعلاجية والخدمات القانونية.[32]

ويكمن دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة كما هو موضح في المادة رقم 4 من القانون رقم 27 لعام 2001 في تحسين مكانة الأسرة الأردنية وحمايتها من خلال تعزيز نظام الحماية الوطني من خلال تطوير التشريعات والسياسات والبرامج التي تعتمد على اتباع نهج متعدد التخصصات والجمع بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية. يهدف المجلس إلى مكافحة جميع أشكال العنف ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الأطفال من العنف والاستغلال والإهمال وسوء المعاملة.[33] وقد تم إطلاق مشروع حماية الأسرة في عام 2000 تحت مظلة المجلس، إلى جانب تشكيل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف. ويضم الفريق الوطني 151 عضوا ممثلين عن مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومن ضمنها جمعية قرى الأطفالSOS الأردنية. يحدد الفريق الوطني دوره في تعزيز منهج وطني لصياغة السياسات وتطوير البرامج الوطنية الخاصة بحماية الأسرة. ومن أعمال المجلس ، بالشراكة مع الفريق الوطني، تطوير الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف (2016) واعتماد والتأكد من جودة معايير خدمات دور الرعاية الإيوائية.[34]

وتتمثل أهمية وزارة التنمية الاجتماعية في كونها الوزارة الرئيسية للعمل الاجتماعي والرعاية البديلة، وتشمل العديد من المديريات والوحدات مثل مديرية الأسرة والطفولة التي تهدف إلى حفظ تماسك الأسرة الأردنية وحمايتها من التفكك والانحراف من خلال برامج التوعية والوقاية والعلاج وتشمل تزويد خدمات اجتماعية أساسية ودعم التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأطفال الأردنيين. وكذلك وحدة الدمج الأسري ووحدة الرعاية اللاحقة وقسم الدفاع الاجتماعي. وتعمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تسهيل ترتيبات الاحتضان في الأردن (كبديل عن التبني الممنوع قانونا وشرعا في الأردن).[35] وتقوم دائرة قاضي القضاة/ مديرية الإصلاح الأسري من خلال مختصين في علم النفس وعلم الاجتماع والشريعة والتربية والقانون للتوفيق بين الزوجين. ويوجد في منطقة شرق عمان مكتب واحد فقط لمديرية الإصلاح الأسري، نظرا لعدم توافر الدعم المادي الكافي.

وفيما يخص الخدمات المتوفرة حاليا لدعم الأسر: عدا الدعم المادي الشحيح للأسر الهشة اقتصاديا ، ترتكز الخدمات المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية على مبدأ الاستجابة عند تقديم الطلبات والبلاغات وتتمثل الاستجابة في:

- مكاتب الخدمات الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية المتواجدة داخل كل فرع من فروع أو أقسام حماية الأسرة الموجودة في كل مركز أمني، حيث تعتبر شراكة استراتيجية في الحماية الاجتماعية بين الأمن العام ووزارة التنمية الاجتماعية هدفها الحد من العنف الأسري وجنوح الأحداث وخدمة الأسر لدعم الجهود الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة.
- البيوت الامنة لتمكين ومساندة النساء وأطفالهن على تخطي تجربة العنف واثارها النفسية والعمل على إعادة دمجهم في المجتمع بعد تقديم الخدمات المتنوعة القانونية والنفسية والصحية والمالية وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد وترخيص "ملاذ" (البيوت الامنة في جمعية قرى الأطفال الأردنية) كإحدى الجهات الشريكة مع إدارة حماية الأسرة ووزارة التنمية الاجتماعية لتقديم الخدمات للأسر من النساء والأطفال التي تعاني من العنف الأسري.
- الرعاية اللاحقة المتمثلة بالمتابعة والتقييم لزوال عوامل الخطورة عن ضحايا العنف والإساءة والإهمال من النساء والأطفال والأحداث.

ويسهم المجلس الأعلى للسكان في وضع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل المعنية بالسكان والتنمية وفقا لأفضل الممارسات. وأيضا المجلس الأعلى لذوي الإعاقة المسؤول عن السياسات والتشريعات والممارسات الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قانون دخل حيز التنفيذ في أيلول 2017، ويقوم المجلس الأعلى لذوي الإعاقة أيضا بتقديم بعض الخدمات مثل تقديم دعم مادي لبعض الحالات أو توفير علاج وظيفي نهاري عن طريق المراكز النهارية أو تقديم خدمات تهيئة للمنازل، لكن المجلس يفتقر إلى مسوحات للحالات الموجودة، ولذلك يقوم حاليا بعملية المسح للمنازل بالتعاون مع وزارة التنمية في مناطق شرق عمان والمناطق الأخرى في المملكة للحصول على إحصاءات دقيقة حول أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة بحسب نوع الإعاقة والعمر والجنس.

[32] *The National Child Protection System and Alternative Child Care in Jordan, Dr. Chrissie Gale, 2021*
[33] *المرجع السابق*
[34] *المرجع السابق*
[35] *المرجع السابق*

كما تقدم الجهات الحكومية بعض الخدمات في مناطق شرق عمان مثل حل مشكلات العنف والاعتداء على الأطفال من قبل وزارة التربية والتعليم وإدارة حماية الأسرة التي تعمل ضمن المعايير الوطنية لتقديم خدمات نفسية للوالدين أو للأطفال، ومعالجة عمالة الأطفال من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية، وفي بعض الحالات تتم الإحالة إلى مراكز تقدم الدعم القانوني مثل مركز العدل ومركز المساواة، وقد تم التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسة ولي العهد على تنفيذ برنامج الصحة الإنجابية والتربية الجنسية. وتقوم الشرطة المجتمعية بتقديم محاضرات توعوية لربات المنازل والأطفال، وقد تحيل بعض الحالات لإدارة حماية الأسرة.

وتعنى وزارة العمل بالتشغيل والتوظيف والتدريب للشباب لزيادة قابليتهم للتوظيف والعمل في مناطق شرق عمان، ويعمل صندوق المعونة الوطنية على برنامجين أساسيين هما الدعم التكميلي والمعونة، فالهدف الأساسي له ليس محاربة الفقر فحسب بل حماية المجتمع والأسرة أيضا من الانحراف والتفكك والتخلي عن الأطفال ومحاربة التسرب المدرسي ومطالبة الأسر بالالتزام ببرامج صحية، كما يعمل الصندوق أيضا على برنامج التدريب والتشغيل الذي يزود الشباب بالتدريب المهني حتى تتاح لهم فرص العمل، ويدفع الصندوق مبلغ الضمان الاجتماعي الخاص بالعامل لمدة معينة إلى أن يثبت في عمله .

ولدى وزارة الشباب 201 مركز شبابي منتشرة في المملكة، وفي العاصمة عمان يوجد 16 مركز شبابي نصفها تقريبا يقع في مناطق شرق عمان. وتقدم هذه المراكز مجموعة من البرامج والأنشطة والورشات التوعوية حول الأسباب التي تؤدي إلى التفكك الأسري، بالإضافة إلى عدد من الدورات الخاصة بمهارات الحياة الأساسية الموجهة للفئات العمرية من 12–30 سنة، مثل مهارات الاتصال والتواصل وبناء الذات وكيفية حل المشكلات.

ومن أهم الفجوات والمعوقات: تواجه مكاتب الخدمة الاجتماعية بإدارة حماية الأسرة وأنماط متلقي خدماتها معوقات وتحديات من أهمها غموض الدور المهني للعاملين الاجتماعيين فيها وضياع مرجعيتهم الفنية بين مديريات وزارة التنمية الاجتماعية وتداخل حدود سلطتهم ومسؤولياتهم مع نظرائهم من الشرطة وكثرة الملفات المطالبين بمتابعتها وعدم وجود وصف وظيفي.

ولمنظمات المجتمع المحلي غير الحكومية وللمنظمات الدولية دور فاعل في تطوير نهج لإدارة الحالات لحماية الطفل في الأردن وتنظيم مجموعات العمل وفرق العمل المعنية بحماية الطفل، وتساهم هذه المجموعات في تعزيز استجابة حماية الطفل في الأردن من خلال تطوير آليات التنسيق وتبادل الممارسات الجيدة والمعايير العالمية لحماية الطفل. تشمل الأولويات الاستراتيجية لمجموعات العمل بناء القدرات وإدماج مخاوف حماية الطفل في الاستجابة الإنسانية وأنظمة حماية الطفل الوطنية والخدمات الحكومية ، وزيادة أنشطة الوقاية والتوعية ، وتحسين فرص الإفصاح الآمن والسري من خلال الإحالات الفعالة إلى توسيع و تحسين خدمات الاستجابة متعددة القطاعات والتي تراعي الفوارق بين الجنسين. ويشمل ذلك أيضًا العمل على إجراءات الرعاية البديلة وتعزيز قدرة وزارة التنمية الاجتماعية والمحاكم على تحديد ترتيبات الرعاية البديلة وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

تعمل المنظمات غير الحكومية أيضا على تقديم عدد من الخدمات للأسر في منطقة شرق عمان دون معالجة التفكك وانفصال الأطفال عن الأسر أو ضمان جودة الرعاية للأطفال، فيقوم معهد العناية بصحة الأسرة في شرق عمان بتقديم خدمات صحية وطبية وكذلك الارشاد النفسي والحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتوعية المجتمع لتنظيم الاسرة، وتقوم جمعية النساء العربيات بتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والتدريب على المشاريع الإنتاجية، وتقوم اليونيسيف بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي بتنفيذ مشاريع وقائية من خلال المدارس مثل مشروع الرعاية الوالدية، أما تكية أم علي فتعمل على برنامج الدعم الغذائي المستدام (الطرود الغذائية الشهرية) للأسر الأكثر فقرا وتنفذ اليونيسيف مشروع مكاني بهدف توفير اماكن ومساحات آمنة للأطفال والشباب للوصول إلى فرص التعلم، ويعمل الصندوق الأردني الهاشمي جهد على معالجة التسرب المنزلي والمدرسي للأطفال الذين يواجهون التفكك الاسري كما يعمل على تمكين المرأة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمهارات الوالدية ويختص أيضا بالمقبلين على الزواج لتزويدهم بالمهارات. كما تقدم خدمات للمشاريع الصغيرة كدورات للتدريب على التسويق ووضع الأسعار وميزانية المشروع والربح وغيره. وفي مؤسسة نهر الاردن، يتم العمل في مجال التدريب والمحاضرات للسيدات والأمهات على مهارات الرعاية الوالدية ومفاهيم الحماية والإساءة وتمكين المرأة، وتعمل مؤسسة نهر الأردن أيضا مع الأطفال عن طريق عدة برامج لحماية الطفل.

وتدعم الجهات الحكومية بعض الجمعيات لتقديم الخدمات للأسر، فلدى وزارة التنمية الاجتماعية مديرية لدعم صندوق الجمعيات التي تقدم التمويل المالي للجمعيات بموجب عقود واتفاقيات، ولكن تتسم إجراءات طلبات التمويل بالبيروقراطية وذلك بحسب موازنة الصندوق وأولوياته، ومن الممكن أن تنفذ الوزارات والمؤسسات الحكومية عدد من المشاريع الممولة من المانحين من خلال الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، وقد يكون الدعم الذي تقدمه الجهات الحكومية للجمعيات عن طريق تقديم طلب لقروض تمويلية من خلال وزارة العمل– صندوق التنمية والتشغيل، إلا أن غالبية الدعم من الجهات الحكومية تتم بشكل فني فقط من خلال بناء قدرات الأشخاص العاملين في الجمعيات أو إشراف أو تدريب موظفين، وقد يتم الدعم أيضا من خلال تقديم دعم لوجستي مثل تزويد تجهيزات معينة أو مكاتب أو أجهزة.

بينت إدارة حماية الأسرة أن منطقة شرق عمان هي منطقة مهملة ولديها كثافة سكانية مما يشكل عبء على الدولة في تقديم الخدمات المطلوبة بما يتناسب مع عدد السكان. قد يتم تحويل بعض الحالات من إدارة حماية الأسرة إلى وزارة التنمية الاجتماعية التي قد تحولها بدورها لصندوق المعونة الوطنية ضمن شروط ومعايير معينة، قد تكون صعبة أحيانا ومعقدة. غير أن مندوب المجلس الوطني لشؤون الاسرة يرى أن منطقة شرق عمان من أكثر المناطق المستهدفة في الأردن من ناحية تمويل المشاريع الخدمية للأسر.

يتم التنسيق بين المنظمات الدولية عن طريق الاجتماعات التنسيقية للإحالة في الشمال والوسط والجنوب من المملكة، وبالنسبة للمؤسسات الوطنية فيقودها في الإطار الوطني المجلس الوطني لشؤون الأسرة وهي نظريا ممتازة للتطبيق، لكن المؤسسات المختلفة لا تعرف جميع الخدمات التي توفرها المؤسسات والمنظمات الأخرى، وذلك لأن برامجهم ومراكزهم غير معلنة. يعد الإعلان عن هذه الخدمات هو أهم نقطة قبل الإحالة. ينبغي أن يتم تنظيم اجتماع مثل اجتماع المنظمات الدولية أو نشرة تعريفية محدثة مثلا تبين الخدمات التي تقدمها المؤسسات والجهات. بالإضافة إلى أن تغيير الموظفين باستمرار في المنظمات والمؤسسات يغير نقطة الاتصال وبالتالي تسوء كفاءة التنسيق. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لمكاتب الإصلاح الأسري وإدارة حماية الاسرة فإنه في أكثر الحالات ينعدم التنسيق خاصة في الحالات المعرضة للتفكك الأسري، وفي الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي أقرتها رئاسة الوزراء، تم التوصية بتعزيز التنسيق بين إدارة حماية الأسرة ودائرة القضاء الشرعي، فلا توجد آلية واضحة للتبليغ خاصة في بعض الحالات التي يكون فيها ازدواجية في الحماية كموضوع حماية الأطفال.

بناء على ما سبق، لا توجد حاليا آلية واضحة أو تشريع معروف للإحالة، ولكن أوصى أصحاب المصلحة أن تتم إحالة الحالات التي تلجأ إلى دائرة قاضي القضاة والإصلاح الأسري أو إلى إدارة حماية الأسرة للجهات المختصة بحسب نوع الحالة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي بحيث تؤمن مساحة آمنة يلجأ إليها الوالدين اللذين يعانيا من خطر الانفصال، فالجهة الحكومية هي الثابت الأساسي وما حولها متغير، واقترحت عدة جهات أن تتولى جمعية قرى الأطفال الأردنية SOS قيادة آلية التنسيق والإحالة في الأردن لأنها سيكون لها تقبل عال من قبل المجتمع، مما يعطي قوة للبرنامج، نظرا لسمعة SOS وعدم الشك بنواياها مقارنة بالمنظمات الأخرى.

ولدى تكية أم علي نظام خاص للإحالة حيث لديها عدد من الشراكات مع منظمات محلية ودولية ومؤسسات مجتمع مدني، تقوم بعض تلك الجهات بإحالة أسر للتكية لدراسة وضع الاسر والنظر بإمكانية تقديم الدعم الغذائي لها (من خلال البريد الالكتروني)، وكما تقوم التكية بإحالة الأسر التي بحاجة لمساعدات غير غذائية لعدد من الجهات كل حسب الاختصاص.

إن مساهمة ودخول جمعية قرى الأطفال الأردنية في نظام الإنذار الاجتماعي المبكر الذي أوصى به تقرير حالة البلاد 2021 المنشور في 23 أيار 2022 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني[36] الذي يدعو إلى بناء نظام إنذار مبكر للحالات الأكثر هشاشة كالأشخاص والأحداث المعرضين والعنف الأسري. حيث يمكن لجمعية قرى الاطفال ان تكون جزء من هذا النظام من خلال طرح برنامج تمكين الاسر لوقاية الطفل من خطر فقدان الرعاية الاسرية والمساهمة في وضع استراتيجية متكاملة تضمن التكاملية في العمل وتوفير الكوادر المطلوبة وتأمين المخصصات المالية المطلوبة بتعاون ومساهمة جميع الأطراف من أصحاب المصلحة وذات العلاقة.

ينبغي العمل على انجاز دليل تعريفي للتدخلات والخدمات لتمكين الأسر المهددة بخطر التفكك لوقاية الطفل من خطر فقدان الرعاية الأسرية والتخلي، ويتم ذلك بناء على نتائج وتوصيات الدراسة والتدخلات والخدمات التي تم التوصل إليها بعد تقييم احتياجات تمكين الأسر والتعرف على عوامل وأسباب فقدان الرعاية الأسرية بالتعاون والمساهمة من قبل أصحاب المصلحة والجهات ذات العلاقة.

ينبغي أن يحتوي الدليل على الفئات المستهدفة وكيفية الاستخدام والتعرف على الخدمات الشاملة والتكاملية التي تستهدف الأسر ومقدمي الرعاية والأطفال المعرضين للخطر والغاية من الدليل التعريفي هي تعزيز قدرة الأسر على الوصول للخدمات المتنوعة التي يحتاجونها لتساعدهم في تخطي خطر التفكك وفقدان الرعاية الأسرية، بل وتقديم سبل الرعاية السليمة والفعالة من أجل مستقبل الأطفال والأسرة والمجتمع. ويجب أن يتضمن الدليل التعريفي شرح مفصل حول الخدمات التي تلبي احتياجات الأسر ومقدمي الرعاية والأطفال والتي تتنوع وتشمل أبرز الخدمات القانونية والاقتصادية والصحية والتعليمية والدعم النفسي والاجتماعي. علاوة على خدمات تتعلق برفاه وتنمية الأطفال وحمايتهم ويجب أن يشمل الدليل على خدمات تقدمها عدة جهات حكومية وغير حكومية موضحا فيها العنوان ووسائل الاتصال والخدمات لضمان سهولة وصول الأسر لهذه الخدمات وتجاوز التحديات التي تواجهها.

ويوضح الجدول التالي تحليل لأصحاب المصلحة

الجدول 8: تحليل أصحاب المصلحة

	أصحاب المصلحة	دورهم في منع الانفصال	رغبتهم في التعاون مع جمعية قرى الأطفال	التأثيرات المحتملة على خدمات وتدخلات	الأهمية النسبية لإنجاح خدمات

[36] http://www.esc.jo/ReportView.aspx?Id=140

				SOS	SOS (1-4)*	SOS (1-4)*
1	وزارة التنمية الاجتماعية	صانع سياسات ومقدم خدمة	نعم	4	4	4
2	وزارة الشباب	مقدم خدمة	نعم	2	2	2
3	وزارة العمل	صانع سياسات ومقدم خدمة	نعم	4	4	4
4	وزارة التربية والتعليم	صانع سياسات ومقدم خدمة	--**	2	2	2
5	صندوق المعونة الوطني	ممول ومقدم للخدمة	نعم	4	4	4
6	إدارة حماية الأسرة والأحداث – مديرية الأمن العام	مقدم خدمة	نعم	4	4	4
7	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	صانع سياسات	نعم	4	4	4
8	المجلس الأعلى للسكان	مؤازرة	لا	1	1	1
9	دائرة قاضي القضاة – مديرية الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري	صانع سياسات ومقدم خدمة	نعم	4	4	4
10	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	صانع سياسات ومقدم خدمة	نعم	3	3	3
11	معهد العناية بصحة الأسرة – مؤسسة نور الحسين	مقدم خدمة	--	2	2	2
12	مؤسسة نهر الأردن	مقدم خدمة	نعم	3	3	3
13	تكية أم علي	ممول ومقدم خدمة	نعم	3	3	3
14	مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين	مؤازرة	نعم	3	3	3
15	جمعية النساء العربيات	مقدم خدمة ومؤازرة	نعم	3	3	3
16	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهد)	ممول ومقدم خدمة	نعم	2	2	2
17	مؤسسة إنقاذ الطفل	مقدم خدمة	--	2	2	2
18	اليونيسيف	مقدم خدمة وممول	--	2	2	2

*: ضعيف، 4: قوي **غيرمتوفر

ومن نتائج مناقشات مجموعات التركيز لأصحاب المصلحة وبحسب الجدول السابق، يرى الباحث أن الشركاء ذوي الأهمية الكبيرة في إنجاح مشروع تمكين الأسر لجمعية قرى الأطفال SOS الأردنية في منطقة شرق عمان هم ما يلي:

- **وزارة التنمية الاجتماعية**، لأنها المظلة الحكومية الأساسية التي يتم من خلالها الحصول على الموافقات، ولما تقدمه من تسهيلات لتنفيذ البرنامج. حيث تقوم على تنظيم العمل الاجتماعي التطوعي وتفعيل دور المشاركة الأهلية لتلبية احتياجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية.
- **وزارة العمل**، ويوصى بالتشبيك معهم في التدخلات على المستوى الاقتصادي، حيث تعنى الوزارة بالتشغيل والتوظيف وكذلك تقوم مراكزها بتدريب الشباب لزيادة قابليتهم للتوظيف والعمل، كما تهدف إلى الحد من عمالة الأطفال وتمكين المرأة وإدماج معايير النوع الاجتماعي في التوظيف.
- **صندوق المعونة الوطنية**، بسبب قاعدة البيانات التي يمتلكها، ولأنه يعمل على تأمين الحماية والرعاية للأسر الفقيرة والمحتاجة ورفع مستوى معيشتها من خلال تقديم المعونات المالية الشهرية والطارئة والمساعدة في تنمية مهارات وقدرات افرادها القادرين على العمل تمهيداً لدمجهم في سوق العمل والإنتاج بما يكفل الاستمرار في تأمين الاحتياجات الاساسية لهذه الاسر، وكذلك السعي الى تحويل أفرادها من متلقين للمعونة الى أفراد منتجين وذلك من خلال دعم وتوفير برامج التدريب المهني وبرامج التشغيل والتأهيل الجسماني الخاصة بابناء الاسر المحتاجة.

- **إدارة حماية الأسرة،** لأنها تعمل بشكل مباشر في تسوية النزاعات الأسرية وحمايتها من العنف والتفكك، كما تتعامل مع قضايا الأسر، وبالإمكان العمل معهم على نظام الإحالة.
- **المجلس الوطني لشؤون الأسرة،** لأنه يعمل على مستوى التخطيط والاستراتيجيات،وبالإمكان العمل معهم على إجراءات نظام الإحالة والتشريع.
- **دائرة قاضي القضاة – مديرية الإصلاح الأسري،** لنجاحهم في حل الكثير من الخلافات الأسرية، ويمكن الاستناد على قاعدة بيانات الأسر التي يعملون معها في منطقة شرق عمان لتحديد احتياجات كل أسرة وأسباب التفكك وإحالتها للمعالجة واتخاذ الإجراءات المناسبة، والشراكة معهم على تدريبات الأسر حول الحقوق والواجبات وعلى إنشاء مكتب ثان لهم في منطقة شرق عمان للتوفيق الأسري.
- **المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،** يمكن العمل معهم في التدخلات التي تستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة من الأسر المستهدفة، حيث يعمل على دعم الأسر التي لديها أطفال وشباب من ذوي الإعاقة وتقديم الدعم اللازم لهم والدفاع عن حقوقهم وتلبية احتياجاتهم ودمجهم في المجتمع.
- **مؤسسة نهر الأردن:** يمكن العمل معهم في تقديم برامج التوعية للأطفال مثل: ملكية الجسد وكيفية التعرف على حالات الإيذاء وكيفية الكشف عن الإيذاء لأحد البالغين المقربين أو الإبلاغ عند التعرض للعنف أو الإساءة، وإشراك الأطفال بمبادرات حول العنف عن طريق الفن والمسرح والموسيقى، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.
- **تكية أم علي،** ويمكن التعاون معهم في التدخلات التي تدعم الأمن الغذائي وتوفير طرود غذائية للأسر المحتاجة.
- **مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك حسين،** يمكن أن يكون له دور كبير وفعال في التدخلات الخاصة بحملات المنصرة والمؤازرة التي تهدف لرفع وعي المجتمع بمخاطر التفكك الأسري وآثاره.
- **جمعية النساء العربيات،** ومن الممكن التعاون معهم في تعزيز مفهوم المساواة في النوع الاجتماعي لدى الأسر من خلال التدريب، وتمكين المرأة وتدريبها على المشاريع الإنتاجية المنزلية كصناعة الصابون والشمع والتطريز والخياطة وغيرها. كما يمكن الاستفادة من خدماتهم في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر.
- **الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية – جهد،** يمكن العمل معهم في معالجة التسرب من المنازل والمدارس للأطفال في الأسر المستهدفة. وأيضا في التدخلات التي تعمل على تمكين المرأة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمهارات الوالدية. وفي تقديم خدمات للمشاريع الصغيرة كدورات للتدريب على التسويق ووضع الأسعار وميزانية المشروع والربح وغيره، ويستهدف الصندوق الأردني الهاشمي أيضا بشكل كبير الأطفال ذوي الاعاقة ويتم تقديم الخدمات لهم، ومن ضمن هذه الخدمات: خدمات علاج نفسية، خدمات تأهيلية، والتزويد بالأجهزة الطبية المختلفة.

توصيات حول الخدمات والتدخلات المحتملة لبرنامج تمكين الأسر

- إجراء مسح خرائطي لتوفير قاعدة بيانات كاملة وشاملة عن الجمعيات المحلية الخيرية الصغيرة العاملة ونوعية الخدمات التي تقدمها للأسر.
- تصميم البرامج والأنشطة بعناية فائقة بحيث تزود المخرجات المرجوة وتستهدف الفئات المعنية وتصل إليها.
- تحديد احتياجات وآراء المستفيدين من الخدمات المقدمة لهم، وإدماجهم في عملية التخطيط والتنفيذ.
- العمل على استدامة مشاريع تقديم الخدمات في مناطق شرق عمان.
- الإعلان عن الخدمات المقدمة والمواقع المستهدفة من كل الجهات العاملة على تقديم الخدمات وذلك عن طريق مقترح لموقع إلكتروني يتم تصميمه، بحيث يقوم كل مقدم للخدمة بتعبئة الخدمات التي يزودها والفئات المستهدفة والموقع بحسب خريطة تفصيلية.
- بناء شبكة دعم للعمل ضمن برنامج تمكين الأسرة في منطقة شرق عمان، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ومقدمي الخدمات في المجتمع بهدف مساندة الأسر المهددة بالتفكك وتمكينها من خلال بناء قدرة الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية والغذائية.
- بناء شراكات وتعاون مع الجمعيات الخيرية والأهلية العاملة والفاعلة في شرق عمان، للعمل جنبا إلى جنب مع الأسر المهددة بخطر التفكك.
- تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل بين الجهات العاملة في مجال تقديم الخدمات للأسر، سواء كانت حكومية أو محلية أو دولية أو جهات مانحة.

- إنشاء شبكة من الرياديين والمتطوعين والمتبرعين لدعم الأسر وتمكينها.

ومن ضمن التوصيات للجهات الحكومية:

- إدراج مشاريع تقديم الخدمات ضمن الاستراتيجيات والخطط الحكومية ليتم تنفيذها والالتزام بها.
- تحديث التشريعات والقوانين وإدراج آلية الإحالة ضمن القانون حتى يصبح ملزما.
- تأسيس آلية للإحالة فعالة بطريقة عمل موحدة بين الجهات.
- ينبغي على الوزارة ذات الاختصاص (وزارة التنمية الاجتماعية) توفير مسوحات واستحداث قاعدة بيانات مشتركة يتم من خلالها وضع الرقم الوطني ودفتر العائلة، بحيث يتم التعرف على الخدمات والمعونات التي تلقتها أو تحتاجها الأسرة.
- على الجهات الحكومية قبل الموافقة على التمويل الأجنبي لمشاريع تقديم الخدمات أن تنسق مع الجمعيات والمنظمات المقدمة لهذه الخدمات بحيث يتم إدماجهم في تصميم المشاريع الممولة، حتى لا يحدث ازدواجية في تقديم الخدمات وحتى لا تصطدم بالعادات والتقاليد.
- تسهيل الإجراءات الحكومية لتقديم الخدمات.
- توحيد الجهود للتصدي لأشكال العنف الأسري وانتهاك حقوق الأطفال بالتعاون والتنسيق مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- السعي لتمكين المرأة والاستفادة من مساهمتها في بناء الأسرة والمجتمع وتشجيع مشاركتها الاقتصادية خارج المنزل.
- تطوير وتوسيع برامج التمكين الاقتصادي للأسر والمرأة والشباب.
- رفع قيم المعونات والمساعدات المقدمة من الجهات المعنية لتلبية الاحتياجات الأساسية.
- على القضاء السعي لتطوير التشريعات الخاصة بمعاقبة المعنفين والتشجيع عن الإبلاغ في حالات العنف الأسري.
- تحمل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لتوفير خطط وبرامج تهدف إلى تلبية احتياجات ذوي الإعاقة في منطقة شرق عمان.
- مكافحة البطالة والحد من نسبها المرتفعة عن طريق خلق وظائف وتوجيه مهني يتناسب مع سوق العمل الأردني.
- توفير برامج علاجية للمدمنين على المخدرات وإعادة تأهيلهم ودمجهم الاجتماعي والوظيفي.
- تفعيل دور الإعلام بجميع أشكاله لإلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الأسر المهددة بخطر التفكك ولفت انتباه الجهات المعنية لتحمل مسؤوليتها، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بدور الأسرة وأهمية الحفاظ عليها ومناهضة العنف الأسري.

الموجز السردي والتوصيات

إن برنامج تمكين الأسر هو برنامج يعمل من خلال التدخلات التنموية المتعددة الخاصة به على مساندة الأسر التي على وشك الانفصال والتخلي عن الأطفال ومساعدتها على الاستقرار وتقديم الحماية والرعاية لأطفالهم وتمكين الأطفال المعرضين لخطر فقدان الرعاية الأسرية من التواجد في بيئة أسرية محبة. يعمل البرنامج مباشرة مع الأسر داخل مجتمعاتهم من أجل تمكينهم من وقاية ورعاية أطفالهم بشكل فعال والحد من انفصال الأسرة وتعزيز الرعاية الجيدة للأطفال المعرضين للخطر، وذلك من خلال تعزيز الشراكات التي تتضمن تأمين الوصول إلى الخدمات الأساسية ذات الجودة لهؤلاء الأطفال وأسرهم، لا سيما في النواحي التعليمية والصحية والتمكين الاقتصادي بحيث تصل إلى مرحلة الاستقلال الذاتي والاستقرار.

إن نطاق العمل في هذا البحث هو منطقة شرق عمان في الأردن، والتي يتبع لها ثلاثة ألوية هي: قصبة عمان وماركا والقويسمة، وتضم هذه الألوية تسعة تجمعات رئيسية هي: راس العين، اليرموك، بدر، ماركا، النصر، بسمان، القويسمة والجويدة وأبوعلندا والرجيب، خريبة السوق وجاوا وايادودة، أم قصير والمقابلين. وبلغ عدد سكان منطقة شرق عمان في نهاية عام 2021 حوالي 2214331، كما بلغ عدد الأسر فيها 460306 أسرة.

هدف هذا البحث إلى تقييم احتياجات الأسر المعرضة لخطر الانفصال والتخلي عن الأطفال في منطقة شرق عمان بهدف وقاية الطفل من فقدان الرعاية الاسرية، وتحديد التدخلات المتعددة الأكثر احتياجا والتي تسهم في مساندة الأسر المستهدفة ومساعدتها على الاستقرار، بناء على تحليل دقيق للأسر المستهدفة واطفالها، وكذلك تحليل أصحاب المصلحة وتدخلاتهم واستجاباتهم الحالية والفجوات الموجودة، وفرص جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية لملء هذه الفجوات، وكذلك الخروج بتوصيات حول التدخلات المحتملة لاستجابة مثلى لاحتياجات الأسر المستهدفة واطفالها.

وتظهر نتائج البحث أن من أهم عوامل الخطر للتخلي عن رعاية الطفل أو الوليد في غالبية الحالات التي تم التعامل معها تتعلق بقضايا تفكك أسري، وعدم رغبة أي من الوالدين برعاية أطفاله بعد الطلاق، إما رغبة في الزواج مرة أخرى، أو بسبب انشغالاتهم في العمل. ويبلغ عدد الأطفال الموجودين في دور الرعاية الإيوائية، 675 طفلًا، نحو 85 % منهم ضحايا تفكك أسري. وتعمل مؤسسة الحسين الاجتماعية التابعة لمديرية شرق

عمان / وزارة التنمية الاجتماعية على إيواء ورعاية وحماية الأطفال المتخلى عنهم من عمر يوم إلى عمر 12 عام للإناث وإلى 10 أعوام للذكور. وبلغ عدد الأطفال الداخلين إلى المؤسسة عام 2021، 138 طفل من ضحايا التفكك الأسري، 96 طفل مجهول الأب و 5 أطفال مجهولي الأبوين. كما بلغ عدد الأطفال الداخلين إلى المؤسسة في الربع الأول من عام 2022، 90 طفل، 42 من الذكور و48 من الإناث. وكان عدد الأطفال مجهولي النسب 35 طفل، وبلغ عدد الأطفال من أسر عادية (معرضة للتفكك) 22 طفل، وبلغ عدد الأطفال لأب أو أم في السجن 20 طفل، وبلغ عدد الأطفال لأم مطلقة 8 أطفال، وكان عدد الأطفال لأب أو أم مرضى 5 أطفال.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الاطفال الذين يتم إيداعهم في مؤسسات الرعاية، يكون ذلك عن طريق قرار محكمة الأحداث أو بقرار المحكمة الشرعية أو إدارة حماية الأسرة أو وزارة التنمية الاجتماعية لحين تصويب أوضاعهم كل حسب حالته. وبحسب إدارة مؤسسة الحسين الاجتماعية، إن أهم الأسباب وراء دخول الأطفال للمؤسسة تكمن في التفكك الأسري والعنف الأسري والإهمال والأطفال حديثو الولادة مجهولو النسب والفقر وعدم قدرة مقدم الرعاية على تأمين الاحتياجات الأساسية للأطفال وتعاطي الأهل وغالبا الأب للمخدرات ومعاناة الأب أو الأم من أمراض نفسية والتسول والإساءات الجنسية من قبل مقدمي الرعاية والأقارب ودخول مقدمي الرعاية أو أحدهم إلى السجن. وفي حالات قليلة تتمثل الأسباب في الإعاقات والأمراض وعدم قدرة مقدمي الرعاية على التعامل مع الأطفال وإدارة دور البغاء والدعارة من قبل مقدمي الرعاية وعدم امتلاك شهادة ميلاد وأوراق ثبوتية للطفل لعدة أسباب مثل تأخر الأهل في تسجيل أطفالهم في الأحوال المدنية لعدة سنوات بسبب ظروف السجن أو الإدمان...الخ.

وتتأثر جودة الرعاية المقدمة من قبل مقدمي الرعاية للأطفال تأثرا سلبيا بالنزاعات الأسرية والتفكك الأسري وانفصال الأسر، مما يؤدي إلى انتهاكات لحقوقهم، كانعدام الأمن الغذائي وعدم استقرار وأمن مكان السكن، وعدم الوصول إلى الخدمات الصحية النفسية والجسدية وعدم وجود ضمان اجتماعي، بالإضافة إلى عمالة الأطفال ولا سيما الذكور، والزواج المبكر للإناث والجنوح والانحراف وضعف التفاعل الاجتماعي وانخفاض التحصيل الدراسي أو حتى التسرب من الدراسة والتشرد والتسول، وكذلك فقدان الأمن النفسي الذي قد يؤدي إلى تفشي المخدرات أو حتى الانتحار بسبب الرغبة في الهروب من الواقع. عدا عن بعض الممارسات كالعنف والسلوك العنيف والاستغلال والتمييز والوصمة والتعرض للتنمر.

إضافة إلى ما سبق، لا يستطيع مقدمو الرعاية الذين يعانون من خطر الانفصال أن يقدموا لأطفالهم الدفء العاطفي والتوجيه الإيجابي والتحفيز وفرص التنشئة الاجتماعية ولا يشاركوهم في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم. ولا يلتحق بعض الشباب الذين يعيشون في الأسر المستهدفة في التعليم الثانوي في المدرسة، كما لا يلتحق غالبيتهم بالتعليم في المعاهد والجامعات، إضافة إلى افتقارهم إلى المهارات اللازمة لسوق العمل ومهارات الحياة، ولا تتاح لهم فرص التدريب المهني والحرفي والتقني المنتهي بالتوظيف والتشغيل. ويعاني ذوو الاحتياجات الخاصة من هذه الأسر أكثر من غيرهم، حيث كثيرا ما تفتقر هذه الأسر إلى الدعم الاجتماعي من المؤسسات، كما يتعرضوا للوصم بالإعاقة وصعوبة الاندماج في المجتمع.

بناء على النتائج، حدد الباحث أهم التدخلات الأكثر احتياجا لها من قبل الأسر المستهدفة، والتي تشمل ما يلي:

التدخلات مع مقدمي الرعاية (الأسر):

- دعم وتدريب الأسر على أعمال ومشاريع صغيرة ومتناهية الصغر يستطيعون من خلالها العمل في المنزل عن طريق توفير الدعم المادي والتدريبي.
- تشبيك مقدمي الرعاية بفرص عمل ومساعدتهم لتقليص نسبة البطالة بين الأسر المستهدفة وتشجيع المرأة وتشبيكها للانخراط بالعمل خارج المنزل.
- توفير فرص التدريب لمقدمي الرعاية.
- دعم ومساعدة الأسر بالاحتياجات الأساسية الطبية من أجهزة وأدوية وفحوصات.
- رفع الوعي لترسيخ مفاهيم حماية الأسرة من العنف والتفكك والانفصال.
- توجيه مقدمي الرعاية لطلب المساعدة من مكاتب الخدمة الاجتماعية المتواجدة في أقسام حماية الأسرة.
- توفير طرود غذائية للأسر المحتاجة.
- دعم ومساعدة الأسر في الاستقرار في مسكن بالإضافة إلى مساعدة الأسر على تحسين مستوى سكنها.

التدخلات لفئة الشباب: توجيه الشباب لتنمية مهاراتهم واستغلال طاقاتهم عن طريق تشبيكهم بالنوادي والمراكز الشبابية وتعزيز مفهوم التطوع والمبادرة.

التدخلات لذوي الاحتياجات الخاصة: مساعدة مقدمي الرعاية للتعامل مع التحديات التي تواجههم في تقديم رعاية مناسبة لأطفالهم من ذوي الإعاقة لتأهيلهم وتمكينهم من التكيف والاندماج مع المجتمع والانخراط الوظيفي والاجتماعي للوصول إلى الاستقلال المعيشي.

التدخلات مع الأطفال

- التشخيص والكشف المبكر عن الأمراض لدى الأطفال من خلال المراكز الصحية وإعطاء المطاعيم وضمان حصولهم على الأدوية والتدخلات العلاجية.
- تقديم ورشات الدعم النفسي والاجتماعي لتحسين رفاه الأطفال.
- دعم ومساندة الأسر في حصول أفرادها من الأطفال والشباب في المراحل التعليمية بالاحتياجات الضرورية لمواكبة التعلم عن بعد.
- تنمية المهارات الحياتية وتوجيه الأطفال للاهتمام بالمواهب ودمجهم بالنشاطات غير الرسمية.
- توعية الأطفال بأنواع الإعاقة وضرورة دمج ذوي الإعاقة وعدم التمييز أو الوصم.
- تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة في المسكن، وفي المدارس والمرافق والحدائق من حيث تسهيل قدرتهم على دخولها والحركة فيها.

التدخلات للأطفال خارج إطار الزوجية:

- زيادة حملات التشجيع على احتضان الأطفال مجهولي النسب من قبل أسر بديلة، والمتابعة الدورية للأطفال المحتضنين.
- السعي لإثبات حق بعض الأطفال في النسب الشرعي لابائهم وأمهاتهم، وذلك من خلال وزارة التنمية الاجتماعية ومديرية الأمن العام.
- المشاركة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية المرتبطة بالأطفال مجهولي النسب والمشاركة في مراجعة التشريعات التي قد تعالج قضايا الأطفال مجهولي النسب وتطويرها.

❖ **ومن أهم الثغرات الموجودة في الاستجابة الحالية:**

- غياب نظرة استراتيجية شاملة لمعالجة موضوع التفكك الأسري والتخلي عن الأطفال وجودة الرعاية.
- الافتقار إلى مسوحات وقاعدة بيانات كاملة ومحدثة عن وضع الأسر الموجودة في منطقة شرق عمان وعن الجمعيات المحلية الصغيرة العاملة.
- عدم وجود تشريعات أو قوانين محدثة وملزمة.
- عدم وجود خدمات قائمة حاليا تتابع حالات التفكك الأسري وجودة الرعاية المقدمة للأطفال من قبل مقدمي الرعاية، ولكنها تقدم خدمات دعم الأسر والمجتمع.
- إن المشاريع التي تعمل على تقديم الخدمات تكون بحسب رغبة الممول وقراراته من حيث الموقع المستهدف، الفئة المستهدفة، الأنشطة، الأهداف، ميزانية المشروع، ولذا قد تحصل ازدواجية في تقديم الخدمات.
- بعض المشاريع التي تعطى من الجهات المانحة لتقديم خدمات للأسر تصطدم بالعادات والتقاليد والثقافة المجتمعية فلا تحقق أهدافها.
- عدم استدامة مشاريع تقديم الخدمات.
- صعوبة المعايير والشروط الحكومية في بعض الأحيان والبيروقراطية التي تحول دون تقديم الخدمة.
- غياب وجود آليات لتحديد احتياجات وآراء المستفيدين من الخدمات المقدمة لهم.
- غياب التنسيق والتعاون بين الجهات العاملة في مجال تقديم الخدمات للأسر، سواء كانت حكومية أو محلية أو دولية أو جهات مانحة.
- غياب آلية واضحة للتبليغ خاصة في بعض الحالات التي يكون فيها ازدواجية في الحماية ولا سيما موضوع حماية الأطفال.
- عدم وجود آلية للإحالة واضحة ومفعلة عن طريق تشريع يفرض آلية الإحالة ويبينها.
- وجود مكتب إصلاح ووساطة وتوفيق أسري واحد فقط يخدم منطقة شرق عمان، وهذا لا يتناسب مع الكثافة السكانية الموجودة.
- قلة خدمات الصحة النفسية في شرق عمان وصعوبة الوصول والحصول عليها.
- عدم التعامل مع تطلعات الشباب للحصول على الوظائف الحكومية التي أصبحت قليلة وعدم توجيههم إلى تطوير مهاراتهم المهنية والتوجه نحو الوظائف الخدماتية.
- قلة البرامج والخدمات التربوية والتأهيلية والعلاجية والتعليمية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة شرق عمان مما يؤدي إلى انخفاض توقعات مقدمي الرعاية حول مستقبل أبنائهم من ذوي الإعاقة.
- إن قيم المساعدات المادية والعينية منخفضة ولا تساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر.
- توريط الأسر ولا سيما المرأة في قروض تحت مسميات تمكين المرأة وتمكين الأسرة، تؤدي إلى تفاقم مشكلة الأسرة وتهديد استقرارها، بعد اتخاذ إجراءات قانونية للمطالبة بالقروض وفوائدها.

قام الباحث بتحليل أصحاب المصلحة الرئيسيين والخدمات التي يقدمونها للأسر في شرق عمان. وأوصى بالتعاون مع الشركاء التالية أسماؤهم والذين لهم أهمية كبيرة في نجاح برنامج تمكين الأسر مع SOS الأردن:

✓ وزارة التنمية الاجتماعية

- ✓ وزارة العمل
- ✓ صندوق المعونة الوطنية
- ✓ إدارة حماية الأسرة
- ✓ المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- ✓ دائرة قاضي القضاة
- ✓ المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- ✓ تكية أم علي
- ✓ مؤسسة نهر الأردن
- ✓ مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك حسين
- ✓ جمعية النساء العربيات
- ✓ الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية – جهد

يوصي الباحث بضرورة مساهمة ودخول جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية في نظام الإنذار الاجتماعي المبكر الذي أوصى به تقرير حالة البلاد 2021 المنشور في 23 أيار 2022 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني والذي يدعو إلى بناء نظام إنذار مبكر للحالات الأكثر هشاشة ومن ضمنهم الأطفال المعرضين لخطر فقدان الرعاية الاسرية، كما يوصي بالعمل على إنجاز دليل تعريفي للتدخلات والخدمات لتمكين الأسر المهددة بخطر التفكك لوقاية الطفل من خطر فقدان الرعاية الأسرية والتخلي، ويتم ذلك بناء على نتائج وتوصيات الدراسة والتدخلات والخدمات التي تم التوصل إليها بعد تقييم احتياجات تمكين الأسر والتعرف على عوامل وأسباب فقدان الرعاية الأسرية بالتعاون والمساهمة من قبل أصحاب المصلحة والجهات ذات العلاقة.

ومن أبرز التوصيات التي قدمها الباحث حول الخدمات والتدخلات المحتملة لبرنامج تمكين الأسر خلال ال 3–5 سنوات المقبلة

- إجراء مسح خرائطي لتوفير قاعدة بيانات كاملة وشاملة عن الجمعيات المحلية الخيرية الصغيرة العاملة ونوعية الخدمات التي تقدمها للأسر.
- تصميم البرامج والأنشطة بعناية فائقة بحيث تزود المخرجات المرجوة وتستهدف الفئات المعنية وتصل إليها.
- تحديد احتياجات وآراء المستفيدين من الخدمات المقدمة لهم، وإدماجهم في عملية التخطيط والتنفيذ.
- العمل على استدامة مشاريع تقديم الخدمات في مناطق شرق عمان.
- الإعلان عن الخدمات المقدمة والمواقع المستهدفة من كل الجهات العاملة على تقديم الخدمات وذلك عن طريق مقترح لموقع إلكتروني يتم تصميمه، بحيث يقوم كل مقدم للخدمة بتعبئة الخدمات التي يزودها والفئات المستهدفة والموقع بحسب خريطة تفصيلية.
- بناء شبكة دعم للعمل ضمن برنامج تمكين الأسرة في منطقة شرق عمان، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ومقدمي الخدمات في المجتمع بهدف مساندة الأسر المهددة بالتفكك وتمكينها من خلال بناء قدرة الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية والغذائية.
- بناء شراكات وتعاون مع الجمعيات الخيرية والأهلية العاملة والفاعلة في شرق عمان، للعمل جنبا إلى جنب مع الأسر المهددة بخطر التفكك.
- تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل بين الجهات العاملة في مجال تقديم الخدمات للأسر، سواء كانت حكومية أو محلية أو دولية أو جهات مانحة.
- إنشاء شبكة من الرياديين والمتطوعين والمتبرعين لدعم الأسر وتمكينها.

ومن ضمن التوصيات للجهات الحكومية:

- إدراج مشاريع تقديم الخدمات ضمن الاستراتيجيات والخطط الحكومية ليتم تنفيذها والالتزام بها.
- تحديث التشريعات والقوانين وإدراج آلية الإحالة ضمن القانون حتى يصبح ملزما.
- تأسيس آلية للإحالة فعالة بطريقة عمل موحدة بين الجهات.
- ينبغي على الوزارة ذات الاختصاص (وزارة التنمية الاجتماعية) توفير مسوحات واستحداث قاعدة بيانات مشتركة يتم من خلالها وضع الرقم الوطني ودفتر العائلة، بحيث يتم التعرف على الخدمات والمعونات التي تلقتها أو تحتاجها الأسرة.

- على الجهات الحكومية قبل الموافقة على التمويل الأجنبي لمشاريع تقديم الخدمات أن تنسق مع الجمعيات والمنظمات المقدمة لهذه الخدمات بحيث يتم إدماجهم في تصميم المشاريع الممولة، حتى لا يحدث ازدواجية في تقديم الخدمات وحتى لا تصطدم بالعادات والتقاليد.
- تسهيل الإجراءات الحكومية لتقديم الخدمات.
- توحيد الجهود للتصدي لأشكال العنف الأسري وانتهاك حقوق الأطفال بالتعاون والتنسيق مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- السعي لتمكين المرأة والاستفادة من مساهمتها في بناء الأسرة والمجتمع وتشجيع مشاركتها الاقتصادية خارج المنزل.
- تطوير وتوسيع برامج التمكين الاقتصادي للأسر والمرأة والشباب.
- رفع قيم المعونات والمساعدات المقدمة من الجهات المعنية لتلبية الاحتياجات الأساسية.
- على القضاء السعي لتطوير التشريعات الخاصة بمعاقبة المعنفين والتشجيع عن الإبلاغ في حالات العنف الأسري.
- تحمل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لتوفير خطط وبرامج تهدف إلى تلبية احتياجات ذوي الإعاقة في منطقة شرق عمان.
- مكافحة البطالة والحد من نسبها المرتفعة عن طريق خلق وظائف وتوجيه مهني يتناسب مع سوق العمل الأردني.
- توفير برامج علاجية للمدمنين على المخدرات وإعادة تأهيلهم ودمجهم الاجتماعي والوظيفي.
- تفعيل دور الإعلام بجميع أشكاله لإلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الأسر المهددة بخطر التفكك ولفت انتباه الجهات المعنية لتحمل مسؤوليتها، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بدور الأسرة وأهمية الحفاظ عليها ومناهضة العنف الأسري.

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير لجمعية قرى الاطفال SOS الأردنية لتكليفه بإجراء هذه الدراسة، وعلى ما قدموه من دعم وتسهيلات لإنجازها، كما يشكر الباحث أصحاب المصلحة لما قدموه من معلومات ساهمت في إثراء هذه الدراسة.

المراجع:

1	العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني ازدهار خلف الهواري ونجاح حسين الهبارنه 2020 Link
2	مشروع قانون حقوق الطفل لسنة 2020Link
3	الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019- 2025Link
4	الدراسة المسحية لخطوط دعم الأطفال وأسرهم في الأردن المجلس الوطني لشؤون الأسرة 2015 Link
5	خدمات خط مساعدة الطفل / مؤسسة نهر الأردن 110 للأسرة والطفل في المملكة الأردنية الهاشمية Link دراسة تحليلية مقارنة – الدكتور هيثم الزعبي ومؤسسة نهر الأردن – شباط 2015
6	التقرير النهائي 2018 تقييم شامل لاستجابة إدارة الحالات المتخصصة المدعومة من قبل اليونيسيف Link
7	اتفاقية حقوق الطفل 1989 – الأمم المتحدةLink
8	ملخص تقييم الاحتياجات السنوي لعام 2021 Care Jordan (2022) Link
9	تقرير أحوال الأسرة الأردنية 2018 – المجلس الوطني لشؤون الأسرةLink
10	توصيات المؤتمر العربي الأول عن الرعاية اللاحقة لخريجي دور رعاية الأيتام بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي وتحت رعاية جامعة الدول العربيةLink مؤتمر سند للرعاية البديلة – مصر 2019
11	المضي قدما: تنفيذ المبادئ التوجيهية للرعاية للأطفال – مركز التميز لرعاية الأطفال في اسكتلندا Link 2012
12	حقوق الأطفال فاقدي السند الأسري تجاه والديهم وتجاه المجتمع دراسة أعدت في إطار مشروع تعزيز القدرات المحلية لحماية الأطفال الأكثر ضعفا بدعم من الاتحاد الأوروبيLink

الأردن – الدكتور عامر عدنان الحافي والدكتور أحمد القرالة	
ملخص تحليل وضع الأطفال في الأردن 2017– اليونيسيف والمجلس الوطني لشؤون الأسرةLink	13
الأردن بالأرقام 2020 – دائرة الإحصاءات العامةLink	14
حقوق الأطفال في الأردن: صوتنا لكل العالم 2022 مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك حسينLink	15
Adolescent well-being in Jordan: exploring gendered capabilities, contexts and change strategies Link Jones, N., Baird and others - Report: October 2019	16
The National Child Protection System and Alternative Child Care in Jordan Link Author: Dr. Chrissie Gale – SOS - January 2021	17
The Impact of Divorce on Children Living Conditions and Behaviors: A study on a Sample of Divorcees in Jordan - 2020 Link	18
Adolescents with disabilities: enhancing resilience and delivering inclusive development - Policy Paper Overseas Development Institute (ODI) 2018 Link	19
Strategy 2030 - SOS Children's Villages International Link	20
SOS Care Promise: How SOS Children's Villages Ensure the Best Care for Children and Young People SOS Children's Villages International - 2018 Link	21
Core Approach in Work with Families of Origin in CEE/CIS Baltics Continental Policy Support Document - Program department - Family Strengthening Unit SOS Children's Villages International - February 2012 Link	22
Socio-demographic, Economic and Health Characteristics of Female-Headed Jordanian Households: An Exploratory Descriptive Study Husein Mohammad Alothman and Mohammed Abdel Karim Al-Hourani - May 2020 Link	23
Marginalized Girls in Jordan: Baseline Research Results Information And Research Center – King Hussein Foundation - 2020 Link	24
Shifting Social Norms: A Gender Analysis of Time Poverty, Paid Work and Masculinity in Jordan 2019 International Rescue Committee Link	25
Impact of COVID-19 on Households in Jordan United Nations Development Program - 2020 Link	26
Empowering Care Leavers in Jordan: The Story of Children and Youth Deprived of Family Ties USAID- Information and Research Center The Science of Improving Lives - Project presentation: 2018 Link	27
Jordan – Comprehensive Food Security and Vulnerability Assessment, 2018 REACH, World Food Program Link	28
Policy in Focus - Social protection: meeting children's rights and needs 2018 International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) Link	29
Kinship Care Report Syrian Refugee Children in Jordan Save the Children Information and Research Center – King Hussein Foundation - 2015 Link	30